جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

الاحتجاج بالحديث النّبويّ في التّقعيد النّحويّ عند الآثاريّ دراسة تحليليّة

إعداد

د / محمد السيد عبد الرازق السيد
عضو هيئة تدريس منتدب في كلية التربية الأساسية في دولة الكويت

(العدد الثاني والأربعون)
(الإصدار الأول ٠٠٠ أبريل)
(الجزء الثاني (١٤٤٤هـ /٢٠٢٣م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN)2536-9083)
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٣/٦٢٧١م

الاحتجاج بالحديث النّبويّ في التّقعيد النّحويّ عند الآثاريّ دراسة تحليليّة

محمد السيد عبد الرازق السيد
قسم اللغة العربية، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، الكويت.
البريد الإلكتروني:m_alakeed75@yahoo.com

ملخّص البحث:

يسعى هذا البحث المسوم بـ (الاحتجاج بالحديث النّبويّ في التّقعيد النّحويّ عند الآثاريّ دراسة تحليليّة)، إلى كشف اللّثام عن منهج عالم جليل وبيان موقفه من قضيّة الاستدلال بحديث النبيّ (ﷺ) في قواعد النّحو العربيّ، من خلال ألفيّته الموسومة بـ (كفاية الغلام في إعراب الكلام)، وشرحه عليها، الموسوم بـ (الهداية في شرح الكفاية)، ذلكم العلّامة زين الدّين شعبان الآثاريّ (٧٦٥هـ-٨٢٨هـ). كما يهدف البحث – إضافة إلى ما سبق- إلى تسليط الضوء على مكانته، وجهوده، وسبر أغوار شخصيّته، وكشف أسباب عدم شهرة ألفيّته، وكَنِّ صيته، وكذلك التأكيد – من خلال بيان موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث في النّحو وعرض الأدلة والردود عليها وما تمّ التوصّل إليه من نتائج – على العلاقة الوثيقة بين الحديث النّبويّ والتقعيد النّحويّ، كون السنّة المشرّفة أصلًا من أصول السّماع المحتجّ به في العربيّة وفنونها. ويقصد البحث دعوة الباحثين والدّارسين إلى الخروج عن الدّوران في فلك الشخصيّات التّي أصبح البحث حول مصنّفاتها، وبيان جهودها، وتناول آرائها بالشّرح والتّعليق والتّقرير والحواشي كأنّه كلامٌ مردّدٌ مكرورٌ، وأن يولّوا وجوههم قِبَل آخرين ممّن غمرتهم الأيّام وقلّ حظّهم من الشهرة والذيوع لعلّهم يجدوا فيما تركوه من علمٍ وما خلفوه من فنون وآداب ما يكون إضافةً وثراءً للمكتبة العربيّة وخدمةً للّغة الدّين، وأخذًا بالعقول إلى حقول جديدة من المعارف والفكر القويم.

الكلمات الافتتاحيّة: احتجاج، حيث نبوي، أصول النحو، تقعيد، سماع، الحديث النبوي الشريف، النحو العربي، نحاة.

Invoking the Prophet's hadith in the grammatical complexity of the archaeologist

Mohamed El-Sayed Abdel-Razek El-Sayed

Email: *m_alakeed75@yahoo.com*

Department of Arabic Language, College of Basic Education, Public Authority for Applied Education, Kuwait

Abstract

This research seeks to unveil the approach of a great grammarian and his position on the issue of inferring Arabic grammar from the speech of the Prophet Muhammed (Peace be upon him) through his book titled "kifaiat al-gholam fee iaarab al-kaalm" (Adequacy of a Lad in inferring Syntax of Speech), and a supplementary to it titled "Al-hidaia fee sharh al-kifaia" (The Guidance in Explaining the Adequacy). The esteemed scholar being referenced here is none other than Zainuddin Shaaban Al-athari (765H-828H).This research - in addition to the above - is to shed light on this grammarian's status as a great scholar and his great contribution by exploring the depths of his personality, and to reveal the reasons why - despite his status - his writings are not widely known nor circulated. The study also aims to emphasize his position in using the Hadith to infer grammar, the arguments he presents, the critiques levelled against them, and his conclusions. Foremost of these conclusions are the close relationship between Hadith and Arabic grammar, as the honorable Sunnah is one of the main sources of the oral tradition that is invoked in classical Arabic literature and arts.This work intends to invite researchers and scholars to move out of an apparently closed circle that orbits around a limited group of authors, expounding on their efforts and addressing their views, in these researchers' various studies, commentary, and footnotes that have become rather repetitive and constraining in perspective. It is high time that their attention be drawn to less circulated works unfortunately forgotten with time, therefore fetched much less fame. The hope is that these researchers might find in this great man's writings knowledge that can add to the Arabic libraries great works and a service to the language of [the Islamic] religion, and guidance to new fields of knowledge and righteousness.

Keywords: *Protest, Prophetic Terms, Sit Down, Hear, Grammar.*

مُقَدِّمَة

الحمدُ لله الّذي أنزل القرآنَ بلسانٍ عربيٍّ مُبينٍ، والصّلاةُ والسّلام على أفصحِ العربِ أجمعين، وآلهِ وصحبِه الطّيبينَ الطّاهرينَ، الّذين اهتدوا بالذّكر الحكيم، وكلامِ المصطفى الأمين، واقتبسوا منهما، فكانوا أعربَ الناطقين، وأبلغَ العالمين، وعلى ورثتهم من أهلِ العلمِ والبيان وسدنةِ القرآن المخلصين، الفائزين برضوانِ ربِّ السمواتِ والأرضين.

وبعد،،،

فقد عكف العلماءُ – سلفًا وخلفًا – على ربط دراساتهم اللغويّة، النّحويّة والصرفيّة والبلاغيّة بكتاب الله (ﷻ) وحديث الرسول(ﷺ)[1]، ولئن كانت دراساتهم القرآنيّة النّحويّة تبدو فيها جهودُهم واضحةً جليّةً، فإنَّ مؤلفاتهم ومصنّفاتهم التي تناولوا فيها المباحث النّحويّة من خلال الحديث الشّريف تبدو ضئيلة نادرة، لا سيّما في مجال الاحتجاج النحويّ بحديث الرسول(ﷺ)، وإن كانت هذه الجهود مبعثرة في مصنّفات المتأخّرين.

مشكلة البحث وأهميته:

وقد جاء هذا البحث ليكشف اللّثام عن موقف أحدِ هؤلاءِ المتأخّرين، وإن كان لم ينل من الحُظوة والشُهرة ما ناله غيرُه، رغم ما تضمنته مصنّفاتُه من فوائد جمّة، ومادةٍ ثرّة متنوّعة ما بين نحويّة وصرفيّة ولغويّة وعروضيّة، وغيرها من فنون اللّغة وعلومها،

---

١) يرادُ بالحديثِ الشّريف أقوالُ النبيﷺ، وأقوالُ الصحابةِ رضي الله عنهم التي تَرْوِي أَفْعَالَهُﷺ، أوْ أحوالَهُﷺ، أوْ مَا وقعَ في زَمَنِهِﷺ.ينظر: في أصول النّحو، سعيد الأفغانيّ، المكتب الإسلاميّ، (١٤٠٧هـ): صـ٤٦، وأصول الحديث (علومه ومصطلحه) للدكتور محمّد عجاج الخطيب، ط٣، دار الفكر، (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م): صـ٢٨.

وذلك من خلال نماذج من ألفيّته الموسومة بـ (كفاية الغلام)، وشرحه عليها، الموسوم بـ (الهداية في شرح الكفاية).

ذلكم هو العلّامة زين الدّين شعبان بن محمّد القرشيّ الآثاريّ (٧٦٥هـ-٨٢٨هـ)، الذي جاء هذا البحث رغبةً في تسليط الضوء على مكانته العلميّة وموقفه من الاحتجاج بالأحاديث النّبويّة في التّقعيد للمسائل والقضايا النّحويّة، من خلال كلامه في ألفيّته وشرحه عليها، وليس نقلًا عن مصدر آخر، ودعوةً للباحثين والدّارسين أنْ يخرجوا من الدّوران في فلك الشخصيّات التّي أصبح البحث حول مصنّفاتها، وبيان جهودها، وتناول آرائها بالشّرح والتّعليق والتّقرير والحواشي كأنّه كلامُ رجيعٌ مردّدٌ مُعَادٌ من القولِ مكرورٌ، وأن يولّوا وجوههم قِبَل آخرين لعلّهم يجدوا في ما تركوه من علمٍ وما خلفوه من فنون وآداب ما يكون إضافةً وثراءً للمكتبة العربيّة وخدمةً للّغة الدّين، وأخذًا بالعقول إلى حقول جديدة من المعارف والفكر القويم.

كذلك فإنَّ أهميّة هذا البحث تتّضح – إضافة إلى ما سبق من بيان منهج إمّام في النّحو وموقفه من الاحتجاج بالحديث الشّريف في القواعد النّحويّة بدراسة مستقلّة لم يُسبق إليها من قبل، وتسليط الضوء على موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث في النّحو– في ندرة البحوث التي ربطت بين الدّراسات النّحويّة، وحديث الرسول(ﷺ) مقارنة بكثرة الدّراسات القرآنيّة النّحويّة التي أثمرت عديدًا من المؤلفات والبحوث والرسائل الجامعيّة، ومن ثمَّ كانت هذه الدّراسة الموجزة للتأكيد على العلاقة الوثيقة بين الحديث النّبويّ والتقعيد النّحويّ، كون السنّة المشرفة أصلًا من أصول السّماع المحتجّ به في العربيّة وفنونها.

الدّراسات السّابقة: على أنَّه قد قامت دراسات[١]، ونُشرت بحوثٌ[٢] ومقالات[٣] علميّة حول الاحتجاج بالحديث الشّريف في القواعد النّحويّة، وهي كما قلت تعدُّ نزرًا إذا ما قورنت بالدّراسات القرآنيّة النّحويّة أو دراسات الشّواهد الشعريّة في القضايا والمصنّفات النّحويّة، **أمّا ما يتّصل بموضوعنا فلم يسبق أحدٌ إلى دراسة منفردة حول قضيّة الاحتجاج بالحديث الشّريف في ألفيّة الآثاريّ أو شرحه على ألفيّته**، وإن وُجدت دراساتٌ أخرى حول منظوماتٍ لآخرين أو شروح عليها، منها: (الاستشهاد بالحديث النّبويّ

---

١) منها: موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف، د.خديجة الحديثي، دار الرّشيد للنشر، العراق، (١٩٨١م)، وقضايا الاستشهاد بالحديث في النّحو وشواهده في المغني، د.سهير محمّد خليفة، مطبعة السّعادة، ط١،(١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، والحديث النّبويّ الشّريف وأثره في الدّراسات اللّغويّة والنّحويّة، د.محمد ضاري حمادي، مؤسّسة المطبوعات العربيّة، ط١، بيروت، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، والاستشهاد بالحديث النّبويّ وأثره على المسائل النّحويّة والصرفيّة، سليمان إبراهيم المطرودي- رسالة ماجستير مقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة (١٤٠٣هـ)، وتاريخ الاحتجاج النّحويّ بالحديث الشّريف، فخر الدين قباوة، صدر عن دار الملتقى بحلب، والاستدْلال بالأحاديث النّبويّة الشّريفة على إثبات القواعد النّحويّة، مكاتبة بين بدر الدّين الدّماميني (ت:٨٢٧هـ)- سِرَاج الدِّين البُلْقيني (ت:٨٠٥هـ)، تحـ: د.رياض بن حسن الخوّام، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ط١، عالم الكتب، بيروت، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

٢) منها: مسألة احتجاج النّحاة بالحديث الشّريف في مناهج المُحْدَثين: الشّاعر، والحديثي، وقباوة، نموذجًا، د.خلود إبراهيم العموش، كلية الآداب، الجامعة الهاشميّة، مجلة جامعة الإمام، العدد العاشر، محرّم، (١٤٣٠هـ)، واحتجاج النّحويّين بالحديث، مجلة مجمع اللّغة العربية الأردنيّ، تأليف/ محمود حسني محمود، العدد (٤،٣)، عمان، مطبعة التوفيق، السنة الثانية، كانون الثاني، نيسان، ١٩٧٦م، والنّحويّون والحديث الشّريف، دراسة في إشكاليّة الاستشهاد النّحويّ بالحديث الشّريف، أ.صالح أحمد صافار، مجلسة السّائل، جامعة ٧ أكتوبر، كليّة الآداب، مصراتة، ليبيا.

٣) منها: إمام النّحاة وقضيّة الاستشهاد بالحديث، للسيّد رزق الطويل، نشرته مجلة الأزهر المصريّة في سبعة أعداد متتالية وكان أوله في عدد ١٠ شوال ١٤٠٨هـ يونيو ١٩٨٨م، وآخره في عدد ٥ جمادى الأولى ١٤٠٩هـ ديسمبر ١٩٨٨م، وموقف النّحاة من الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف، إعداد: د.حيدر غضبان محسن الجبوري، كلية الآداب/ جامعة بابل، الاستشهاد بالحديث النّبويّ في علم النّحو، د.سعد الدّين إبراهيم المصطفى، وقضيّة الاستشهاد بالحديث في اللّغة بين مانِعِيها ومُجَوِّزِيها، د.فريد أمعضشو، مجلة الداعي الشهريّة الصادرة عن دار العلوم ديوبند -الهند، جمادى الآخرة ١٤٣٧هـ، مارس- أبريل ٢٠١٦م، العدد: ٦، السنة: ٤٠.

الشّريف عند ابن عقيل)[١]، وهي دراسة حصر فيها الباحثُ استشهادات ابن عقيل بالحديث النّبويّ الشّريف في كتابيه (شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك)، و(المساعد على تسهيل الفوائد)، وتناولها بالمنهج التحليليّ الوصفيّ، و(الاستشهاد بالحديث النّبويّ لحلّ المسائل النّحويّة من خلال كتاب "إرشاد السّالك إلى حلّ ألفيّة ابن مالك" لأبي إسحاق إبراهيم بن محمّد بن أبي بكر بن قيم الجوزية "ابن ابن القيّم")[٢]، وهي دراسة نحويّة وصفيّة إحصائيّة هدفت إلى إثبات حجيّة الحديث النّبويّ في تأصيل العلوم النّحويّة والرّدّ على الشّبهات المانعة من الأخذ به، و(الحديث النّبويّ في النّحو العربيّ، دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النّحو العربيّ، ودراسة نحويّة للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفيّة ابن مالك)[٣]، و(السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النّحو العربيّ- دراسة لدحض شبهات مانعي الاحتجاج بالحديث لقواعد النّحو ودراسة نحويّة للأحاديث الواردة في شرح الكافية للرّضي)[٤]، و(الاستشهاد بالحديث في المسائل النّحويّة "دراسة نظريّة تطبيقيّة" من خلال تخريج الأحاديث والآثار في شرح التّسهيل لابن مالك)[٥]، و(منهج الشّاطبيّ في الاستشهاد بالحديث في النّحو من خلال شرحه لألفيّة ابن ابن مالك، المسمّى: المقاصد الشّافية في شرح الخُلاصة الكافية)[٦].

وفيما يلي تسليط الضوء على قضيّة الاحتجاج بالحديث الشّريف، وبيان موقف الآثاريّ منها من خلال نماذج ذكرها في ألفيّته وشرحه عليها، كلّ ذلك – بعون الله وتوفيقه – في إيجاز يساير طبيعة البحث، وإن كان الأمر يقتضي بحوثًا مستفيضة تثري المكتبة النّحويّة وتبرز جهود علماء لم ينالوا من الحظوة ما نال غيرهم، واللهَ أسألُ أن يهدينا سواء السبيل وأن يجعل عملَنا خالصًا لوجهه الكريم.

---

١) رسالة ماجستير في النّحو والصرف، إعداد محمّد حسن العطار، كليّة الآداب- الجامعة الإسلاميّة- غزّة، (١٤٣٤هـ-٢٠١٤م).

٢) بحث مقدّم لنيل درجة الدكتوراه في اللّغة العربيّة، كليّة اللّغات، كليّة الدّراسات العليا والبحث العلميّ، جامعة السّودان للعلوم والتكنولوجيا، (١٤٣٧هـ-٢٠١٦م).

٣) وهو كتاب ألّفه د. محمود فجال، ط/أضواء السّلف، الرّياض، ط٢، (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

٤) هو كتاب من تأليف د. محمود فجال، ط/أضواء السّلف.

٥) تأليف ، ياسر بن عبد الله بن محمّد الطريقي، دار كنوز إشبيليا، الرّياض، السّعوديّة، ط١، (١٤٣٣هـ-٢٠١٢م).

٦) تأليف د. نجيب بن محفوظ بن كرامة الزّبيديّ، كليّة التربيّة، سيئون، جامعة حضرموت، مجلّة جامعة أم درمان الإسلاميّة- كليّة اللّغة العربيّة، العدد الثّامن (١٤٣٧هـ-٢٠١٦م).

تمهيد

اتفقت كلمةُ علماءِ السّلف والخلف – في مجال الشّريعة والأحكام – على أنَّ القرآن الكريم هو المصدر الأوّل للتّشريع الإسلاميّ، وأنَّ الحديث النّبويّ الشّريف هو المصدر التّالي له، لكن ثار الجدل واحتدم النقاش ووقع الخلاف بين متأخّري النّحاة حول الاحتجاج بالحديث الشّريف في مجال التّأليف في قواعد اللغة، واتّخاذه مصدراً من مصادر الاستدلال النّحويّ.

على أنَّ الاختلاف بينهم لم يكن مرجعه إلى جدلٍ حول فصاحة النبي(ﷺ)؛ فلم يَدَّعِ أحدٌ عدم الاحتجاج بلفظه(ﷺ)، فالعقول مسلّمة والقلوب مجتمعة يقينًا بلا شكٍّ ولا ريبةٍ بأنّ كلام النبي(ﷺ) أفصح الكلام، وأنَّه(ﷺ) " أفصح العرب لسانًا، وأوضحهم بيانًا، وأعذبهم نطقًا، وأسدّهم لفظًا، وأبينهم لهجة، وأقومهم حجّة، وأعرفهم بمواقع الخطاب، وأهداهم إلى طرق الصّواب"[1]، مصداقًا لقوله(ﷺ) (أنا أفصَحُ مَن نَطَقَ بالضّاد بَيْدَ أَنّي مِن قُرَيشٍ وَاسْتُرْضِعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ)[2].

كذلك لم يكن اختلافُهم يرجع إلى القدح في السّنّة النّبويّة، فجميعهم أطبق إيمانًا وتصديقًا باللّسان والجَنان على اتّباع القانون النّبويّ الّذي حدّه المصطفى(ﷺ) وقرّره ليمنع المسلمين من الضلالة والغواية، والّذي تمثّل أحدُ ركنيه في التمسّك بالسنّة

---

١) النّهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحـ: صلاح بن محمّد بن عويضة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، (١٤١٨هـ): ٨/١.

٢) الحديث في: شرح السّنّة، البغويّ (ت:٥١٦هـ)، تحـ: شعيب الأرنؤوط، محمّد زهير الشّاويش، المكتب الإسلاميّ، ط٢، بيروت، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)، برقم (١٠٤٥، ٢٠٢/٤)، الصّواعق المرسلة، لابن قيّم الجوزية (٦٩١هـ-٧٥١هـ)، تحـ: د. علي بن محمّد الدّخيل الله، دار العاصمة، الرّياض، ط٣، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م): ٦٥١/٢، مغني اللّبيب، ابن هشام الأنصاريّ (ت:٧٦١هـ)، تحـ: د.مازن المبارك، محمّد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦،(١٩٨٥م): ١٥٥/١.

المأثورة عنه(ﷺ) وذلك في قوله(ﷺ): (تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ، لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ اللهِ، وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ)[1].

كما اتّفقت كلمتُهم على تعاظُمِ علمِ الحديث، وشرفِ ذكره، وتميّزه بغزارة المادة، والثّراء اللفظيّ الواسع، وحكمهم بأنَّه لا يعتني به إلا كلُّ حَبْرٍ، ولا يحرمه إلّا كلّ غُمرٍ، ولا تفنى محاسنه على ممرّ الدهر.

وإنَّما كان مرجع الاختلاف – الّذي لم يكن قضيّة فكريّة قديمة، بل كان وليد القرن السّابع الهجريّ عندما أراد بعض نُحاة الأندلس توسعة الاستشهاد به – إلى أمور أخرى، نوضحها – بإيجاز[2]– من خلال تبيان مواقفهم من الاحتجاج بالحديث النّبويّ في مجال التّقعيد النّحويّ، حيث انقسموا إلى ثلاث فرقٍ، نوردها –بإيجاز– فيما يلي:

النّحاة والاحتجاج بالحديث الشّريف:

انقسم النّحاة في الاحتجاج بالحديث الشّريف إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: فريق يمنع الاحتجاج بالحديث الشّريف، وعلى رأسهم: ابن الضائع الأندلسيّ (ت:٦٨٠هـ)، وتلميذه أبو حيّان الأندلسيّ (ت:٧٤٥هـ)، محتجين بأمور، منها:

١- أنّ أئمّة النّحو المتقدّمين من المِصْرَين (البصرة والكوفة) ومن تابعهم من المتأخّرين من نحاة المدرستين، ومن غيرهم من نحاة بغداد، وأهل الأندلس قد تركوا الاحتجاج بالحديث النّبويّ[3].

---

١) الحديث في موطأ الإمام مالك، (ت:١٧٩هـ)، تحـ: بشار عوّاد معروف، محمود خليل، مؤسّسة الرّسالة، (١٤١٢هـ)، برقم (١٨٧٤، ٢/٧٠)، الاستذكار، ابن عبد البرّ القرطبيّ، (ت:٤٦٣هـ)، تحـ: سالم محمّد عطا، محمّد علي معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، (٢٠٠٠م): ٨/٢٦٥.

٢) تناولها باحثون بالشّرح والتحليل، ينظر–مثلًا–: الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف عند ابن عقيل: ٣٩–٩٧، وموقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي، والاستشهاد بالحديث في المسائل النّحويّة، الطريقي: صـ٧٨–١٤٢، والحديث النّبويّ في النّحو العربيّ: ٩٩–١٣٢.

٣) ينظر: الاقتراح في أصول النّحو، جلال الدّين السّيوطيّ، (ت:٩١١هـ)، تحـ: عبد الحكيم عطيّة، دار البيروني، ط٢، (١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م): صـ٤٤، خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، البغداديّ ←←←

٢- أنَّ هذه الأحاديث لا يستطيع أحدٌ أن يَجزم بأنَّها من لفظ النبي(ﷺ)، فهي لم تُنقل كما سُمعتْ من النبي(ﷺ)، وإنَّما رُويتْ بالمعنى[١]، ومن ثمَّ فلا يقين في ثبوت اللفظ بعينه عن النبي(ﷺ) دون أن يقع فيه تصرف من قبل أحد الرواة، وهذا السبب هو نفسه ما علّل به ابن الضّائع للسبب الأوّل[٢]. وتابعه فيه تلميذه أبو حيّان[٣].

٣- وقوع التّصحيف والتّحريف واللّحن في كثيرٍ من روايات الحديث، وأن كُثرًا من الرّواة كانوا غير عرب بالطبع، فأكثر رواتها من الموالي الأعاجم الّذين يكثُر اللحن فيهم، ما نتج عنه تعدّد الرّوايات في الحديث الواحد والتّصحيف والتّحريف والوضع[٤].

الثاني: فريق أجاز الاحتجاج بالحديث الشّريف:

وهم جماعة كُثر من أئمة النّحو واللّغة. قال أبو الطيب الفاسي: " فذهب إلى الاحتجاج به (أي: الحديث الشّريف) والاستدلال بألفاظه وتراكيبه جمعٌ من الأئمة. منهم: شيخا هذه الصّناعة، وإماماها الجَمالان: ابن مالك (ت:٦٧٢هـ) وابن هشام (٧٦١هـ)، والجوهريّ(ت:٣٩٣هـ)، وصاحب البديع، والحريريّ(ت: ٥١٦هـ)، وابن سيده(ت:٣٩٨هـ)، وابن فارس(ت:٣٢٩هـ)، وابن خروف(ت:٦٠٩هـ)، وابن

→→→

(ت:١٠٣٠هـ-١٠٩٣هـ)، تحـ: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م): صـ١٠، إتحاف الأمجاد في ما يصحّ به الاستشهاد، الألوسيّ (ت: ١٣٤٢هـ)، تحـ: عدنان عبد الرّحمن، مطبعة الإرشاد، الكتاب السادس والأربعون، بغداد، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، صـ:٨٠-٨١.

١) ينظر: خزانة الأدب: ١/٩).

٢) ينظر: خزانة الأدب: ١/١٠، والحديث النّبويّ الشّريف وأثره في الدّراسات اللّغويّة والنّحويّة: صـ٣٨٢.

٣) ينظر: الاقتراح في أصول النّحو: صـ٤٤، وخزانة الأدب: ١/١٠-١١، وموقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث: صـ٣٦٨.

٤) ينظر: خزانة الأدب: ١/١١-١٢، وقضايا الاستشهاد بالحديث في النّحو: صـ٨١.

جنيّ(ت:٣٩٢هـ)، وأبو محمّد عبد الله بن بَرّيّ(ت:٥٨٢هـ)، والسُّهَيليّ(ت:٥٨١هـ)، وغيرهم ممّن يطول ذكره"[١].

وقد تصدّى المجوّزون للمانعين، وقارعوهم الحجّة بالحجّة، ودافعوا عن احتجاجهم المطلق في الحديث بأدلّة عديدة[٢] ردًا على المانعين، أورد منها ما يلي:

أولًا: الردّ على القول بترك المتقدّمين والمتأخّرين حتى الأندلسيّين الاستشهادَ بالحديث:

١- أنَّه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدمُ صحّة الاستدلال به، كما أنَّه لا دليلَ فيه على أنّهم يمنعون ذلك، ولا يُجَوّزونه، كما توهمّه المانعون، بل الصّواب جوازُ الاحتجاج بالحديث للنحْويّ في ضبط ألفاظه، ويُلحق به ما رُوي عن الصّحابة وأهل البيت، كما صنع المحقّقون[٣].

٢- أنّ تركهم للحديث الشّريف في الاستشهاد لقضايا النّحو لعدم تعاطيهم إيّاه، وقلّة إسفارهم عن حجاب محيّاه، وأيضًا في الصدر الأوّل لم تشتهر دواوين الحديث، ولم تكن مستعملة استعمال الأشعار العربيّة، والآي القرآنيّة، فلم تظهر دواوين الحديث كالصّحاح والجوامع والسّنن في زمن متقدّمي النّحاة، وإنّما اشتهرت وكثرت دواوينه بعد، فعدم احتجاجهم به لعدم انتشاره بينهم[٤].

٣- أنّ كتب الأقدمين الموضوعة في اللّغة لا تكاد تخلو عن الألفاظ الحديثيّة في الاستدلال بها على إثبات الكلمات، واللّغة أخت النّحو كما صرّحوا به.

---

١) فيض نشر الانشراح من رَوض طيّ الاقتراح، لابن الطيّب الفاسيّ (١١١٠هـ-١١٧٠م)، تحـ: أ.د.محمّد يوسف فجّال، دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التّراث، الإمارات العربيّة المتّحدة، ط٢، (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م): ٦٤/١.

٢) ينظر: خزانة الأدب: ١٤/١، وموقف النّحاة: صـ٣٧١، وفي أصول النّحو: صـ٥٦، والحديث النّبويّ في النّحو العربيّ: ١٠٤-١٣٢، والاستشهاد بالحديث في المسائل النّحويّة، الطريقي: صـ٧٨-١٠٨.

٣) ينظر: خزانة الأدب: ٩/١-١٠، فيض نشر الانشراح: صـ٧٧.

٤) ينظر: فيض نشر الانشراح: صـ٧٧.

كما أنَ الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النّحو كان معروفًا قبل ابن الضائع، ولكن بقلّة، فكتب الأقدمين من أئمّة المدرستين: البصريّة والكوفيّة، تظهر استشهادهم بالأحاديث الشّريفة –وإن كان قليلًا– على المسائل النّحويّة، والصّرفيّة، فلم يتركوا الاحتجاج به مطلقًا، وعلى رأسهم الخليل، وسيبويه، والمبرّد من البصريّين، والكسائي والفرّاء من الكوفيّين، وتابعوهم ممّن جاؤوا بعدهم وساروا على نهجهم.

ولعلّ المانعين عدّوا قلّة استشهادهم بالحديث عزوفاً عنه، ثم عبّروا عن العزوف والقلّة بالترك. كما أنّه موجود بكثرة في مصنّفات المتأخّرين، وكتب الأندلسيّين وغيرهم من النّحاة مشحونةٌ بذلك من غير نكير، ممّا يدلّ على أنّ ما شاع من رأيهم – القائل أنّ النّحاة تركوا الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النّحو – أمر مخالف للحقيقة[1].

٤- أنّ ابن الضائع وأبا حيّان[2][3] أنفسَهما قد استشهدا بالحديث احتجاجًا لرأي

---

١) ينظر: فيض نشر الانشراح: صـ٧٥،٧٧، والاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف عند ابن عقيل: صـ٤٣-٤٤، والحديث النّبويّ الشّريف وأثره في الدّراسات اللّغويّة والنّحويّة: صـ٣٠٧، والبحث اللّغويّ عند العرب مع دراسة لقضيّة التّأثير والتّأثّر، د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط٦، القاهرة، (١٩٨٨م): صـ٤١، والاستشهاد بالحديث في المسائل النّحويّة صـ٨٠-١٠٣.

٢) ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي في بحثها عن موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث فيما يتّصل بأبي حيّان " أنَّه يحتجّ به على إحدى صورتين:

الأولى: يحتجّ ببعضه للتمثيل والاستدراك كما فعل معظم السّابقين، ولا يبني عليه قاعدة جديدة، أو يستدرك به على قاعدة قديمة=

الثانية: يحتجّ ببعضه الآخر لبناء قاعدة جديدة، أو لإثبات استعمال جديد لأداة من الأدوات، أو يستدرك به قاعدة وضعها السّابقون وإن كان هذا أقلّ من الأوّل ... وإنّما كان رفضه للحديث الّذي لم يثبت أنَّه مرويّ بلفظه لمجيئه بأكثر من رواية". موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث: صـ٤٢٦.

٣) فأبو حيّان قد نقل بعض استشهادات ابن مالك دون تعقّب، واستشهد هو في مواضع من كتبه بالحديث. ينظر – مثلًا–: التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، لأبي حيّان، تحـ: أ.د/ حسن ←←←

نحويّ[1]، وإنّما حمل ابن الضّائع على المنع في كتابه شرح جمل الزّجاجيّ، انتصارُه لسيبويه من ابن الطّراوة، حين خالف سيبويه في مسألة نحويّة مستدلًا بحديث شريف، ولمَّا كان ابن الضّائع معنيًّا بالانتصار لسيبويه، والفارسيّ، والردّ على ابن الطّراوة في تخطئته لهما، فقد أراد أن يوهن أدلته، ولمَّا كان الحديث ممّا يعتمده ابن الطّراوة فقد حمل على الاستدلال به. أمَّا نقده لابن خروف في الاستشهاد بالحديث فقد جاء تبعًا لا قصدًا[2].

وكذلك فقد كانت حملته على الاستشهاد بالحديث لإثبات قواعد النّحو ردَّ فعل لاتجاه واضح في الدّراسات اللّغويّة في الأندلس يقوم على الاهتمام بالاستشهاد به[3]. وكذلك فعل تلميذه أبو حيّان[4].

←←←

هنداوي، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، دار القلم، دمشق، ط١، (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م):١/١٦٣،١٦٤،١٨٧،١٩٦/٢،١٥٨/٣،١٠٠،١٤٣،٢٨٥،
٤/٣٤١،٣٤٧/٥،٤٧،١٣٤،١٣٨/٦،٣٤،٣٤٩، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان (ت:٧٤٥هـ)، تحـ:د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١،(١٤١٨هـ-١٩٩٨م):١/٤٤٥،٧٥٠/٢، ٣/١٢٧٣،٤/١٧١٨،٢٠٨٣، وأبو حيّان النّحويّ، د.خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النّهضة، بغداد، ط١،(١٣٨٥هـ-١٩٦٦م): صـ٤٤٠، وموقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث: صـ٣٦٤.

١) ينظر: فيض نشر الانشراح: صـ٧٥، والاستشهاد: ٤٥، ٥٠-٥٣.

٢) ينظر: الاستشهاد: صـ٤٥، وأبو القاسم السهيليّ ومذهبه النّحويّ: صـ٢٥٣-٢٤٥.

٣) ينظر: أبو القاسم السهيليّ ومذهبه النّحويّ: صـ٤١، ومعاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللّغة والنّحو: صـ٢٤٦.

٤) فقد كان منعُه الاستشهاد بالحديث في قضايا النّحو تأثّرًا برأي شيخه ابن الضّائع، وردًا على ابن مالك (٦٧٢هـ) الّذي يتميّز مذهبه النّحويّ بالاعتماد على الحديث الشّريف كمصدر من مصادر الاحتجاج والاستشهاد. ينظر: معاجم غريب الحديث والأثر: صـ٢٤٦، وفيض نشر الانشراح: صـ٦٧-٦٨، ٧٦.

ثانيًا: الردّ على القول بترك الاستشهاد بالحديث لوقوع الرّواية بالمعنى:

١- أنّ الرّواية بالمعنى ليست مطلقةً من المحاذير والاحتياط، فقد شدّد بعضُ الأئمّة في الرّواية بالمعنى غاية التشدّد فمنع تقديم كلمة على أخرى وحرف على آخر، كما ذهب بعض الأئمّة إلى أنَّه لا تجوز الرّواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق علم اللّغة، خبيرًا بما يحيل معانيها، بصيرًا بمقادير التفاوت بينها، وإلّا فلا يجوز له الرّواية بالمعنى. كما أنَّها لم تكن أهم أسباب عدم الوثوق في روايات الأحاديث والأثر، كما يفهم من كلام ابن الضائع وأبي حيّان[١].

٢- أنَّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنَّما هو فيما لم يُدوّن ولا كُتب، وأمَّا ما دُوّن وحُصِّل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم، وأنَّ النقل بالمعنى إنَّما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللّغة، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصحُّ الاحتجاج به، فالتبديل على تقدير ثبوته إنّما كان ممّن يسوغ الاحتجاج به، والاستدلال بلفظه[٢].

٣- "أنّ اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنَّما المطلوب غلبة الظنّ الّذي هو مناط الأحكام الشرعيّة، وكذا ما يتوقّف عليه من نقل الألفاظ وقوانين الإعراب ... ولا يخفى أنَّه يغلب على الظنّ أنَّ ذلك المنقول المحتجّ به لم يُبدَّل، لأنَّ الأصل عدم

---

١) ينظر: غريب الحديث، للإمام أبو سليمان الخطابيّ(ت:٣٨٨هـ)، تحـ: عبد الرّحمن إبراهيم العزباويّ، دار الفكر، ط١٧، دمشق، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م): ٥٣/١، والرّسالة، للإمام الشّافعيّ (ت: ٢٠٤هـ)، تحـ: أحمد شاكر، مكتبة الحلبيّ، ط١، مصر، (١٣٥٨هـ-١٩٤٠م): ٢٧٤/٢، ٣٨٠/٢-٣٨١، الكفاية في علم الرّواية، لأبي بكر البغداديّ، (ت:٤٦٣هـ)، تحـ: أبو عبد الله السورقيّ، إبراهيم حمدي المدنيّ، المكتبة العلميّة، المدينة المنوّرة: صـ١٦٧-١٧٠، واللّمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشّيرازيّ (ت: ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلميّة، ط٢، (٢٠٠٣م-١٤٢٤هـ): صـ٧٥-٨٠، ومقدمة ابن الصلاح، الإمام ابن الصلاح (٥٧٧هـ-٦٤٣هـ)، تحـ: نور الدين عتر، دار الفكر، (١٤٠٦-١٩٨٦): صـ٢١٣، خزانة الأدب: ١٤/١، فيض نشر الانشراح: ٥٤/١-٥٥، ٦١-٦٢.

٢) ينظر: خزانة الأدب: ١٤/١-١٥، وفيض نشر الانشراح: صـ٧٠، وإتحاف الأمجاد: صـ٧٨، وقضايا الاستشهاد بالحديث في النّحو: صـ٩١، والحديث النّبويّ في النّحو العربيّ: صـ٨.

التبديل، لا سيّما والتّشديد في الضّبط والتحرّي في نقل الأحاديث شائع بين النقلة المحدّثين ... فيغلب على الظنّ من هذا كلّه أنَّها لم تُبدَّل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحًا، فيلغى ولا يقدح في صحّة الاستدلال بها"[١].

٤- أنَّ الصحابة(ﷺ) وإنْ رَووا بالمعنى فلا يضرّنا في الاستدلال بكلامهم والاستشهاد به لأنّهم عرب فصحاء بُلغاء، كانت لغتهم العربيّة وصفًا غريزيًّا فيهم، لأنَّهم العرب الخُلّص، وقد التزموا عند روايته بالمعنى أن يُوردوا معناه في أفصح عبارة، وأحسن سياق، يراعون فيه قواعد الفصاحة والبلاغة، فيكون كلامهم مقارنًا لكلامه(ﷺ)[٢]، وما استدلّ به ابن مالك وغيره، إنّما هو من المدوّن في الكتب الصّحاح، مصنفوها إنّما رووها عن كتب شيوخهم وهكذا[٣].

٥- أنّ ما ذهب إليه أبو حيّان من أنّ الأحاديث بأسرها ليس موثوقًا بأنَّها من كلام النبي(ﷺ) قولٌ باطلٌ، لأنَّ المتواتر – وإن كان قليلًا – مجزوم بأنَّه من كلامه(ﷺ)، وكذلك ما اشتمل عليه صحيحا البخاريّ ومسلم إلا قليلًا[٤].

٦- أنَّ "النقل بالمعنى شيء ليس بمقصور على الأحاديث فحسب، بل إنَّ تعدد الرّوايات في بيت واحد من هذا القبيل. والقول بأنَّ منشأه تعدد القبائل ليس ممّا يتمشّى في كلّ موضوع. على إنَّ إثبات ذلك في كلّ بيت دونه خرط القتاد"[٥].

---

١) خزانة الأدب: ١/١٤-١٥.

٢) ولَيسَتِ الرِّوايةُ في الحديثِ أمراً سهلاً، فقد كانَ الصحابةُ (ﷺ) والّذينَ رَوَوا عنهُم يَتشدَّدونَ في روايةِ الحديثِ، فلا يقولُ القائِلُ منهم: قالَ رسول الله (ﷺ) إلا وهُوَ عالِمٌ مُتيِّقنٌ ممَّا يَروي، لأنَّه يُدركُ تماماً ما معنى هذِهِ الكلماتِ، فقد قال النبي(ﷺ): (مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتعمِّداً فَلْيَتبوَّأْ مَقعَدَهُ مِن النَّارِ). الحديث في صحيح مسلم(٢٠٦هـ-٢٦١هـ)، تحـ: محمّد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، صـ:١٠.

٣) فيض نشر الانشراح: ١/ ٦٥، ٧٨.

٤) ينظر: السّابق نفسه: ١/٦٤.

٥) هامش خزانة الأدب: ١/٩.

٧- أنَّ "من أمعن النظر في أئمة الحديث، وعلم احتياطهم، وما كانوا عليه من التحرّز في الرواية والإتقان، علمَ علمًا ضروريا أنّ مثل البخاريّ ومسلم لم يُدخلا في صحيحهما ما هو مرويّ بالمعنى أصلًا ... فالقول بأنّ هؤلاء يَرْوُونَ بالمعنى مع هذا التَّحفُّظ البالغ، والاحتياط الخارج عن الطوق بعيدٌ جدًا..." [١].

٨- أنّ تعدد الألفاظ في روايات الحديث، وورود القصّة الواحدة بأكثر من لفظ، لا يدلّ على روايته بالمعنى، بل يحمل على أنَّ النبيّ(ﷺ) أعاد الكلام مرتين أو أكثر، وغاير بين ألفاظه، لقصد البيان، وإزالة الإبهام، وكلّ راوٍ نقل ما سمعه منه(ﷺ)[٢].

٩- أنَّ اختلاف ألفاظ الحديث الواحد على أوجه شتّى ليس فيه دليل على منع الاستشهاد به، كيف وقد ثبت هذا الاختلاف بين الألفاظ في القرآن الكريم الثابت المتواتر، نجد فيه قصة نبيٍّ من الأنبياء في عدة سور على وجوه شتّى مع اختلاف في الألفاظ والعبارات، فهل في هذا تناقض أو تعارض؟

ثالثًا: الردّ على القول بوقوع التّصحيف والتّحريف واللّحن في كثير من روايات الحديث، وأن كُثرًا من الرّواة كانوا غير عرب بالطّبع:

١- أنَّه قد " طرأ على الشّعر من التّصحيف والوضع والاختلاق، من مثل ابن دأب، وابن الأحمر، والكلبيّ، وأضرابهم، ورواة الشّعر أيضًا فيهم من الأعاجم والشعوبيّة أمم. على أنَّ المسلمين في القرون الأولى كانوا أحرص على إتقان الحديث من حفظ الشّعر والتثبّت في روايته. وقد قيّض الله لأحاديث رسوله(ﷺ)، من الجهابذة النّقاد، من نفى عنه ما كان فيه من شبهة الوضع والانتحال. وهذا حُرِم الشعرُ مثله"[٣].

---

١) فيض نشر الانشراح: ١/ ٥٦.

٢) ينظر: فيض الانشراح: ٤٦٧/١، الحديث النّبويّ الشّريف وأثره في الدّراسات اللّغويّة والنّحويّة: صـ٤٠٠.

٣) هامش خزانة الأدب: ٩/١. وينظر: الحديث النّبويّ في النّحو العربي: صـ٨.

٢- أنَّ" الناس لا يتساوون جميعًا في المعرفة والفضل، وليس صنف من النّاس إلّا له حشو وشوب... ولا ... أحدًا من أهل العلم والأدب إلّا وقد أسقط في علمه كالأصمعيّ، وأبي زيد، وأبي عبيدة، وسيبويه، والأخفش، والكسائيّ، والفرّاء، وأبي عمرو الشيبانيّ، وكالأئمّة من قراء القرآن، والأئمّة من المفسّرين"[١].

٣- أنَّه " قد أخذ النّاس على الشّعراء في الجاهلية والإسلام الخطأ في المعاني وفي الإعراب، وهم أهل اللغة، وبهم يقع الاحتجاج. فهل أصحاب الحديث في سقطهم إلّا كصنفٍ من النّاس؟"[٢].

٤- أنَّ " الدّواوين الحديثيّة المشهورة المتداولة من الصّحاح والسّنن والمسانيد والمعاجم والتّخاريج والمشيخة والتّواريخ، وغير ذلك ... لا تكاد تجدُ فيها تركيبًا واحدًا يُحْكَمُ عليه باللّحن الّذي يَتَعَيّن فيه الخطأُ، ولا يكون له وَجْهٌ، بل وُجُوهٌ من الصّواب"[٣].

٥- أنّ " تدوين الحديث الرّسميّ[٤] بأمر الخليفة الرّاشد عمر بن عبد العزيز قد تمّ في مطلع القرن الثّاني الهجريّ في الطور الثّاني من أطوار تدوين الحديث الشّريف قبل فساد العربيّة كما تقدّم، ومعلوم أنّ اللّحن الطفيف في هذه الفترة كان يُقاوم ويُصلح كما أنَّ ما دوّن كان يُرَاجع من أهل الثقة والإتقان وينقّح ممّا يحقق ... الثقةَ فيما وصل إلينا من نصوص الحديث التي لم يطعن فيها اللّحن وبخاصة الحديث الصحيح"[٥].

---

١) تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة الدينوريّ (ت:٢٧٦هـ)، المكتب الإسلاميّ، مؤسّسة الإشراق، ط٢، (١٤١٩هـ-١٩٩٩م):صـ١٣٣.

٢) السّابق نفسه: صـ١٣٣.

٣) فيض نشر الانشراح: ٦١/١.

٤) ينظر تدوين الحديث في: الحديث النّبويّ في النّحو العربيّ: صـ٥٦-٦١.

٥) معاجم غريب الحديث والأثر: ٢٦٩-٢٧٠.

٦- " أنّ وجود غير العرب في رواة الحديث لم يكن ظاهرة يتفرّد بها علم الحديث ولكنّها كانت ظاهرة عامة في ذلك الزمان"[١].

٧- أنّ النّحو قائم على كتاب سيبويه الّذي يروي عن أهل العلم وعن الإعراب، وهو أعجميّ كان يُخطئ في ضبط بعض ألفاظ الحديث في حلقة حمّاد بن سلمة المُحدِّث ممّا تسبب في طلبه النّحو، فهل يُعقل قبول رواية سيبويه ورد رواية شيخه حمّاد وأمثاله في مسائل النّحو وقواعده؟![٢].

٨- أنَّ وجود رواة للحديث من الأعاجم لا يُجيز القول بمنع الاستشهاد بالحديث مطلقًا، بل بما كان رواته من الأعاجم، ومن ثمّ يُستدلّ بما كان رواته من العرب الخُلّص، وهم غالبية رواة الحديث ومن الكثرة ما يُسوّغ إسقاط هذه الحجّة المانعة وعدم اعتبارها سببًا مقنعًا يحول دون الاحتجاج بالحديث الشّريف[٣].

ومن ثمّ، وبعد هذه الرّدود، فقد تقرّر لدى كثير من الباحثين المعاصرين أنّ المتأخّرين كانوا مخطئين فيما ادّعوه من رفض القدماء الاستشهادَ بالحديث، وكانوا واهمين حينما ظنّوا أنّهم هم أيضًا برفضهم الاستشهاد بالحديث إنَّما يتأثرون خطاهم وينهجون نهجهم، محمّلين ابن الضّائع وأبا حيّان تبعةَ شيوع هذه القضيّة الخاطئة، فهما أوّل من روّج لها ونادى بها[٤].

---

١) معاجم غريب الحديث والأثر: ٢٧٠.

٢) ينظر: أخبار النّحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافيّ (المتوفى: ٣٦٨هـ)، تحـ: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، طـ: مصطفى البابي الحلبي، (١٣٧٣ هـ-١٩٦٦م): صـ٣٥.

٣) ينظر: بناء الجملة في الحديث النّبويّ الشّريف في الصّحيحين، تأليف د.عودة خليل أبو عودة، دار البشير، طـ١، (١٤١١هـ-١٩٩١م): صـ٦٨٦-٦٨٧.

٤) ينظر: البحث اللّغويّ عند العرب: صـ٤١، والحديث النّبويّ في النّحو العربي: صـ ١١٠-١١١.

الثالث: فريق يتوسّط في الاحتجاج بالحديث الشّريف:

وهم جماعةٌ من النّحاة وقفوا موقفًا وسطًا بين المانعين والمجوّزين، فأقرّوا الاستشهاد بالأحاديث النّبويّة التي أُعْتُنِيَ بنقل ألفاظها، ولم يرضوا عمّن منع الاستشهاد بالحديث، كما نقدوا من جوّز الاستشهاد به دون تمييز بين ما روي منه بالمعنى أو باللّفظ. ومن أبرزهم: أبو إسحاق الشاطبيّ[١]، وتبعه جلال الدّين السّيوطيّ وإن كان يبدو من الأخير مواقف تظهر تردده في الاحتجاج بالحديث الشّريف، فنراه يقرّ الاستشهاد بما أُعتني بلفظه من الأحاديث وإن كان يراها نادرة جدًا[٢]، ثم ينتصر بعدها لرأي المانعين ويراهم على الحقّ[٣].

ويُعدّ التوسّط هو المنهج الّذي خلُص إليه المجمع اللّغويّ بالقاهرة وأصدر به قرارًا بناء على بحث الشيخ محمّد الخضر حسين، المقدّم لمجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، بعنوان: (الاستشهاد بالحديث في اللّغة)، وهو رأي أكثر المعاصرين[٤]، حيث خلُص إلى الاحتجاج بالأحاديث الموجودة في الكتب المدوّنة في الصدر الأوّل كالكتب الصّحاح الستة فما قبلها، بضوابط محددة [٥].

---

١) ينظر: منهج الشّاطبيّ في الاستشهاد بالحديث في النّحو: صـ٧٧-٧٩،٩٤-١٠٨،١٠٩، وخزانة الأدب: ١/١٢-١٣، وأبو القاسم السّهيليّ ومذهبه النّحويّ، د.محمّد إبراهيم البنّا، دار البيان العربيّ، ط١، جدة، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م): صـ٢٥٥، وقضايا الاستشهاد بالحديث في النّحو: صـ٨٣، والحديث النّبويّ في النّحو العربيّ: صـ٨.

٢) ينظر: الاقتراح: صـ٤٣.

٣) ينظر: الاقتراح: صـ٤٦، وخزانة الأدب: ١/١٣-١٤.

٤) ينظر: الدّراسات النّحويّة واللّغويّة عند الزّمخشريّ، د.فاضل صالح السّامرائيّ، دار عمار، عمّان، ط١، (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م): صـ٥٦، وموقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث: صـ٤١٧-٤١٨، والحديث النّبويّ في النّحو العربيّ: ١٠٤-١٣٢، والاستشهاد بالحديث في المسائل النّحويّة، الطريقي: ١٣٤-١٤٠، وفي أصول النّحو: صـ ٥٥، معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللّغة والنّحو، د.السيد الشرقاويّ، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة، (١٤٢١هـ-٢٠٠١م): صـ٢٧٤.

٥) هي:

←←←

وخلاصة الأمر، فإنَّ الاحتجاج بالحديث الشّريف " هو الّذي ينبغي التعويل عليه، والمصير إليه؛ إذ المتكلّم به(ﷺ) أفصحُ الخلق على الإطلاق، وأبلغُ مَنْ أَعْجَزَتْ بلاغتُه الفُصَحَاءَ، على جهة العموم والاستغراق، فالاحتجاج بكلامه-عليه الصلاة والسّلام- الّذي هو أفصح العبارات، وأبلغ الكلام، مع تأييده بأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، من الملك العلّام أولى وأجدر من الاحتجاج بكلام الأعراب الأجلاف. بل لا ينبغي أن يلتفت في هذا المقام لمقال من حاد عن الوفاق إلى إجراء الخلاف..." [1].

فالحديث الشّريف هو أحد مصادر السّماع المحتجّ بها أساسًا ومحورًا للاستدلالات النّحويّة الأخرى، فمعلوم أنَّ الإجماع مثلاً على صحة لفظة أو خطئها هو مبني في حقيقته على صحة سماع هذه اللفظة أو عدم صحتها، سواء وقفنا على هذا السّماع أم لا، وكذلك الاستدلال بالقياس هو مبني على النصّ المسموع.

←←←

١- أن يكون الحديث متواترًا مشهورًا =

٢- أن يكون ممّا اتّفق الرّواة على لفظه وبخاصة إذا اختلفت مخارجه، أمّا إن اختلف لفظه في موضع الشّاهد النّحويّ فالاستشهاد به يكون بعد النّظر في الرّواية الرّاجحة، ويغلب على هذا النّوع عدم الاستشهاد به؛ لأنَّ رواية موضع الشّاهد مرجوحة لعدم حفظها ولتصريح بعض أهل الحديث بتصرّف رواتها.

٣- أن يكون ممّا يتداعى الرّواة على نقله بلفظه لا بمعناه، مثل أحاديث الأذكار الّتي يُتعبّد الله بها، ومنها أذكار الصّلاة وأدعيتها، والأحاديث القصيرة الّتي فيها جوامع الكلم، ومنها الأحاديث التي كان(ﷺ) يُخاطب بها مَن خالفه في اللّهجة، أو كتبها(ﷺ) لأحد من الوجهاء والملوك، وكذلك يتبعها الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين، والأحاديث المرويّة من طرق متعددة وألفاظها واحدة. ينظر: الاستشهاد بالحديث في اللّغة، محمّد الخضر حسين، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ،ج٣، ١٩٣٦، المطبعة الأميريّة ببولاق، ١٠٣٧م.

١) فيض نشر الانشراح: صـ ٧٨.

وقد قرر العلماء هذا، ومنهم ابن بابشاذ (ت: ٤٦٩) الذي صرّح به في قوله: «النحو علمٌ مستنبطٌ بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى، وكلام الرسول(ﷺ)، وكلام فصحاء العرب»[١].

على أنَّه ينبغي النظر إلى أنَّ قبول الاستشهاد بالحديث أو ردّه يجب أن يبنى على تخريجه، ودراسة أسانيده، وتتبع ألفاظه ورواياته، والتوثّق من جريانه على منهج أهل الصنعة الحديثيّة، على أنَّه قد بان أنَّ نسبة المنع على الإطلاق إلى بعض من نُقل عنهم ذلك فيها نظر[٢]، كما أنَّ وجهة النظر بالمنع كانت بعيدًا عن النيل من فصاحة خير البشر، فقد وقع في الظنّ منهم عدم التوثّق بنسبة اللّفظ إلى المصطفى، " وأغلب الظنّ أنَّ من لم يستشهد بالحديث من المتقدّمين لو تأخّر به الزّمن إلى العهد الّذي راجت فيه بين النّاس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم، ولما التفتوا قطّ إلى الأشعار والأخبار الّتي لا تلبث أن يطوّقها الشكّ إذا وُزنت بموازين فنّ الحديث العلميّة الدقيقة"[٣].

وفيما يلي توضيح موقف الآثاريّ من الاستشهاد بالحديث النّبويّ في التقعيد النّحويّ:

---

١) شرح جمل الزجاجي، لابن بابشاذ، (٤٦٩هـ-١٠٧٧م)، (لوحة/ ٢أ). مخطوطات في مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض، رقم الحفظ: ٢٦٨٤، وينظر: نسخة مصوّرة عن النّسخة المحفوظة في دار الكتب الظّاهريّة، برقم (١٦٨٧).

٢) وهذا ما أكدته فيما بعد د.خديجة الحديثي؛ إذ قالت عن موقف أبي حيّان: (وعلى هذا، فإنّني أستطيع أن أخالف الباحثين جميعًا-قدماء ومحدثين- فيما ذهبوا إليه من أنَّ أبا حيّان كان يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقًا؛ لأنّه قد ثبت لي أنّه لا يرد على ابن مالك ولا على غيره ممن احتجوا بالحديث إن كان الحديث مما صحَّ عنده وقبله...، وقد يحتج هو بأحاديث يبني عليها آراء أو استعمالات لم يسبق أنْ قال بها أحد قبله...). موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث: صـ٤٢٧.

٣) في أصول النّحو: صـ٥٣.

الآثاريّ حياته ونشأته:

هو: أبو سعيد زين الدّين شعبان بن شمس الدّين محمّد بن شرف الدّين داود بن علـيّ بـن أبـي المكـارم، القرشـيّ نسـبةً، الموصـليّ أصـلًا، المصـريّ منشـأ، ومـدفنًا، الشّافعيّ مذهبًا، الآثاريّ شهرة[١].

ولُقّب بالآثاريّ نسبةً إلى الآثار النّبويّة الشّريفة بمصر؛ لكونه أقام بها مدّة[٢]، وفي هذا يقول الآثاريّ:

لأنّني خادمُ الآثارِ لي نسبٌ أرجو به رحمةَ المخدومِ للخَدَم[٣]

نظمتُهـا في مصر بالآثـــارِ بشاطئ النّيلِ السعيدِ الجاري[٤]

ولادته:

ولد شعبان الآثاريّ – رحمه الله تعالى – في مدينة الموصل إحدى مدن العراق[٥]،

---

١) ينظر ترجمته في: الضّوء اللّامع للسخاويّ: ٣/٣٠١-٣٠٢، إنباء الغمر: ٣/٣٥٣-٣٥٥، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب: ٧/١٩٢، هديّة العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، مكتبة المثنى، بغداد، (١٩٥٥م): ٥/٤١٦، شرح كفاية الغلام في إعراب الكلام (ألفيّة الآثاريّ) صنعة زين الدّين شعبان بن محمّد القرشيّ الآثاريّ (٧٦٥-٨٢٨هـ)، شرح وتعليق د.طارق النّجار، كليّة التربية، جامعة عين شمس: ١/٨.

٢) ينظر: إنباء الغمر: ٣/٣٥٣-٣٥٤.

٣) ألفيّة الآثاريّ، كفاية الغُلام في إعراب الكلام، صنعه زين الدّين شعبان بن محمّد القرشيّ الآثاريّ، (٧٦٥هـ-٨٢٨هـ)، تحـ: د.زهير زاهد، الأستاذ هلال ناجي، مكتبة النّهضة العربيّة، عالم الكتب، بيروت، ط١، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م): صـ٥، شرح كفاية الغلام، د.طارق النجار: ١/٨.

٤) الهداية في شرح الكفاية لشعبان الآثاريّ من بداية الاسم المضمر إلى نهاية إعراب الفعل الصّحيح، تحـ: سعيد بن علي بن عبدان الغامديّ: صـ٤ (القسم الأوّل: الدّراسة)، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى- السّعوديّة.

٥) ينظر: الأعلام: ٣/١٦٤، ألفيّة الآثاريّ، تحـ: د.زهير زاهد: صـ٥، شرح كفاية الغلام، د.طارق النجار: ١/٨.

وذكر بعضهم أنَّ ولادته كانت في مصر[١]. وكانت ولادته في ليلة النّصف من شهر شعبان سنة (٧٦٩هـ) على الرّاجح[٢]، ولذلك سمّوه شعبان تبركًا بالشّهر المكرّم[٣].

حياته وأخلاقه:

عُرف عن الآثاريّ كثرة حلّه وترحاله عبر الأقطار، ويرجع سببُ ذلك إلى هجائه بعضَ الأعيان بعد مدحهم، كما ذكر المؤرّخون، وهو ما كان سببًا في ضياع كتبه وفقدانها أو عدم الانتهاء من تأليفها، فقد رحل إلى مصر، والهند، واليمن، والحجاز، ومكّة، ودمشق، وظلّ يتنقل ما بين مصر ودمشق إلى أن وافاه الأجل المحتوم بعد عودته إلى مصر من الشام فمات يوم وصوله، وقيل بعده بأيام قليلة في السّابع عشر من جمادى الآخرة سنة (٨٢٨هـ)[٤].

أخذ العلم عن جلّ علماء وشيوخ عصره[٥]، فيما ذكرت بعض المصادر إشارات عن بعض التّلاميذ الّذين أخذوا العلم عنه[٦].

---

١) ينظر: الدرّ الكمين بذيل العقد الثّمين في تاريخ البلد الأمين، عمر بن فهد الهاشمي المكي، تحـ: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر- بيروت، (١٤٢١-٢٠٠٠):صـ٧٦٧، الضّوء اللّامع: ٣٠١/٣، معجم المؤلّفين: ٣٠٠/٤، الهداية في شرح الكفاية، تحـ: الغامديّ: صـ٤.

٢) الهداية في شرح الكفاية لزين الدّين شعبان الآثاريّ من أول السّفر الأوّل إلى أقسام المعارف: دراسة وتحقيق: عبد الله بن عبد الرّحمن بن سعد العيّاف، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، السّعوديّة، (١٩٩٨م): صـ ١٢٣، شرح كفاية الغلام، د.طارق النجار: ٨/١.

٣) ينظر: الهداية في شرح الكفاية، تحـ: العيّاف: صـ١٢٣.

٤) ينظر: الضوء اللّامع: ٣٠١/٣-٣٠٢، إنباء الغمر: ٨٣/٨، ألفيّة الآثاريّ، تحـ: د.زهير زاهد: صـ٦، لاميّة في النّحو نظمها شعبان الآثاريّ، وحقّقها أ.هلال ناجي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة، ط١، (١٩٩٩م): صـ٨، شرح كفاية الغلام، د.طارق النّجار: ٨/١.

٥) ينظر أسماؤهم وترجمتهم في: القلادة الجوهريّة في شرح الحلاوة السّكّريّة، تحـ: د.محمّد السّعيد عبد الله عامر، مجلّة المورد، المجلّد التّاسع، العدد الرّابع: صـ٦٠٠، لاميّة في النّحو: صـ٨، ألفيّة الآثاريّ، تحـ: د.زهير زاهد: صـ٩-١٢، الهداية في شرح الكفاية، تحـ: الغامديّ،: صـ٩، شرح كفاية الغلام، د.طارق النّجار: ١٠/١-١٥.

٦) ينظر ذكرهم وترجمتهم في: ألفيّة الآثاريّ: صـ١٣، وبحوث في النّقد التّراثيّ، لهلال ناجي، دار الغرب، بيروت، (١٩٩٤م): صـ٢٦٧، والهداية في شرح الكفاية، تحـ: الغامدي، (قسم الدّراسة): ←←←

وقد لفّ الغموضُ حياة الآثاريّ، وتضاربت الأقوال في الحديث عن شخصيّته وأخلاقه، فقد ذكر بعض أصحاب التّراجم أنّه لم يكن محمود السّيرة، متناقضًا، فكثيرًا ما يمدح الأعيان وأرباب الحكم، وفجأة ينقلب عليهم، ويتماجن إلى أن يصير أُضحوكة، ويتعاظم إلى أن يُظنَّ أنَّه في غاية التّصوّن، وأنّه عاش مشرّدًا، لا يستقرّ بمكان[١]، إلّا أنَّ هذا الكلام قد يردّه ما ذكره آخرون من أصحاب التّراجم من الثّناء عليه، وتقاريظ علماء أجلاء على كتبه التي تشهد له بالعلم الغزير، والمكانة الرّفيعة، والأدب الجمّ، وتقلّده مناصب من الصّعب أن يتقلّدها من لم تحمد سيرته، وكذلك قصائده في مدح النبي(ﷺ)، وغير ذلك ممّا يجعل ما نُقل عنه من أقاويل تنال من شخصّيته تحاملًا أو كلامًا موضوعًا، وإن كان فيه من شيء صحيح فقد يمكن ردّه إلى فترة من حياة الرّجل هي فترة الصّبا أعقبها فترة تدلّ بوضوح على أخلاقه الحسنة وتديّنه، وعلمه وفضله[٢].

مصنّفاته، وآثاره العلميّة:

ألّف الآثاريّ ونظم في شتّى فنون اللّغة، فقد كان نحويًّا ولغويًّا وعروضيًّا وشاعرًا وبلاغيًّا وخطّاطًا، وقد جاوزت مصنّفاته الثلاثين مصنّفًا[٣]، منها: (بديعيّات الآثاريّ)[٤]، و(تاريخ النّحاة المعروفة من أهل البصرة والكوفة)، و(تيسير التّعريف في

←←←

صـ٢٢، ومجلّة الرّسالة الإسلاميّة، العدد ١١٠، محرّم ١٣٩٨هـ، إصدار وزارة الأوقاف العراقيّة: صـ٨٠، الضوء اللّامع: ١٦٥/٣، ٣٠٢/٣.

١) ينظر: الهداية في شرح الكفاية، تحـ: الغامدي، (قسم الدّراسة): صـ٢٦، إنباء الغمر: ٨٢/٨، الدّرّ الكمين: صـ٧٦٨-٧٦٩.

٢) ينظر: كفاية الغلام، تحـ: د.زهير غازي زاهد: صـ٦-٧، ٢٣، الهداية في شرح الكفاية، تحـ: الغامدي: (قسم الدّراسة): صـ ٢٦، الدّرّ الكمين: ٧٦٩-٧٧٠، هدية العارفين: ٤١٧/٥.

٣) ينظر: الضّوء اللّامع: ٣٠٢/٣، الهداية في شرح الكفاية، تحـ: الغامدي: صـ ٣٤، ألفيّة الآثاريّ: صـ٧-٩، الهداية في شرح الكفاية، د.طارق النّجار: ٨/١-١٠.

٤) وهي ثلاث قصائد في مدح النبي(ﷺ)، وتضمّ بديعيّاته: الصغرى، وتسمّى (بديع البديع في مدح الشّفيع)(ﷺ)، والوسطى، والكبرى، وتسمّى (العقد البديع في مدح الشّفيع)(ﷺ)، وقد حقّقها أ.هلال ناجي، ونشرها في بغداد سنة(١٩٧٧م) ضمن منشورات وزارة الأوقاف العراقيّة برقم (٣٠).

علم التّصريف)[١]، و(الحلاوة السّكريّة)[٢]، و(شرح ألفيّة ابن مالك)[٣]، و(صدقة المالك في تصحيح ألفيّة ابن مالك)[٤]، و(عنان العربيّة)[٥]، و(العناية الرّبّانيّة في الطريقة الشّعبانيّة)[٦]، و(القلادة الجوهريّة في شرح الحلاوة السّكّريّة)[٧]، و(كفاية الغلام في إعراب الكلام)[٨]، و(لسان العرب في علوم الأدب)[٩]، و(منظومة في النّحو

---

١) ضمن منظومته الكبرى في علم العربيّة. ينظر: الهداية في شرح الكفاية، تحـ: الغامدي: صـ٣٤.

٢) وهي أرجوزة في النّحو، أوّلها:

الحمد لله الّذي من انتسب * * * لنحو بابه فضله نال الحسب

ينظر: الدّر الكمين: صـ٧٦٩، هديّة العارفين: ٤١٧/٥، وقد كتب عنها أ.محمّد العدوانيّ، وهي مطبوعة بتحقيق د.محمّد السّعيد عبد الله عامر.

٣) في ثلاثة مجلّدات ولم يكمل. ينظر: هدية العارفين: ٤١٧/٥، الأعلام: ١٦/٣.

٤) ينظر: الدّرّ الكمين: صـ٧٦٩، الهداية في شرح الكفاية، تحـ: الغامدي: صـ٣٦.

٥) أرجوزة في النّحو. ينظر: الضوء اللّامع: ٣٠٣/٣، الهداية في شرح الكفاية، تحـ: الغامدي: صـ٣٥-٣٦.

٦) وهي ألفيّة في الخطّ وقواعده، صنّفها الآثاريّ سنة (٧٩٠هـ)، وأوّلها:

الحمد والشكر لباري الأمم * * * وخالق الخلق ومجري القلم

وقد حقّقها أ.هلال ناجي، ونشرها في مجلّة المورد ببغداد، سنة(١٩٧٩م)، المجلد الثّامن، العدد الثّاني. ينظر: الضّوء اللّامع: ٣٠٢/٣، مجلة المورد، المجلد الثّامن، العدد الثّاني: صـ٢٢١.

٧) وهو كتاب شرح فيه أرجوزته في النّحو (الحلاوة السّكّريّة) وطبع بتحقيق د.محمّد السّعيد عبد الله عامر. ينظر: الدّرّ الكمين: صـ٧٦٩، الهداية في شرح الكفاية، تحـ: الغامدي: صـ٣٧.

٨) ألفيّة في النّحو، نشرها أ.هلال ناجي، د.زهير زاهد، في بيروت سنة١٩٨٧م. ينظر: الدّرّ الكمين: صـ٧٦٩، الضّوء اللّامع: ٣٠٣/٣.

٩) ألفيّة في التّصريف والخطّ والنّحو، والعروض والقوافي، والمعاني والبيان والبديع، وذكرت في الدّرّ الكمين، باسم: (مجموع الأرب في علم الأدب)، وقد اطّلع عليها أ.محمّد العدواني في (المجمّع المخطوط)، وذهب إلى أنَّ الاسمين لمسمّى واحد، كما ذهب إلى ذلك أ.هلال ناجي. ينظر: الدّرّ الكمين: صـ٧٦٩، الضّوء اللّامع: ٣٠٣/٣.

لاميّة في النّحو)[١]، و(نعمة المعطي في تصحيح ألفيّة ابن معطي)[٢]، و(الهداية في شرح الكفاية)[٣]، و(الوجه الجميل في علم الخليل)[٤].

ويلاحظ أنَّ أبرز المهتمّين بتحقيق كتب الآثاريّ، وإخراجها إلى النّور أ.هلال ناجي، حيث ذكر أنَّه ورثها عن عائلته[٥]، كما يلاحظ -أيضًا- أنَّ معظم كتبه وتصانيفه في النّحو، واللّغة، والأدب، قد وقفها بالمدرسة الباسطيّة بمصر، كما ذكر السّخاويّ[٦].

---

١) وعدتها خمسمائة بيت، وأوّلها:

باسم إله العرش أبدأ أوّلًا * * * فقيرًا على فتح الغنّي مُعوّلا

ينظر: لاميّة في النّحو: صـ٨.

٢) أحال عليه الآثاريّ كثيرًا في شرحه للكفاية، وهو من الكتب المفقودة.

٣) وهو شرح لألفيّته (كفاية الغلام في إعراب الكلام)، وقد ذكر أنَّه في ثلاثة أجزاء، وجد منه جزآن، قام بتحقيقهما عدد من الباحثين بجامعة أم القرى، أمَّا الجزء الثّالث فهو مفقود، وذكر السّخاوي أنَّ الآثاريّ لم يكمله، ولكنّ الصحيح أنَّه أكمله فهو مفقود، حيث رجّح ذلك الباحث/ عبد الرّحمن بن زايد الشعشاعيّ البيشيّ، فقال: "أمَّا عن زمن تأليف هذا الشّرح فإنَّه قبل الانتهاء من (القلادة الجوهريّة في شرح الحلاوة السّكريّة)؛ لأنَّه أحال عليه غير مرّة، وقد ألّف الحلاوة عام (٨٠٦هـ)، وانتهى من شرحها سنة(٨٢٠هـ)، لذا فيكون زمن تأليف شرحه (الهداية في شرح الكفاية بين عامي ٨١٠هـ إلى ٨٢٠هـ)، وهذا الشّرح يعدّ موسوعة في العلوم اللّغويّة، وعلوم القرآن والقراءات، وغير ذلك". الهداية في شرح الكفاية لشعبان الآثاريّ، من أوّل الإعراب والبناء إلى نهاية المنسوب، تحـ: البيشي، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، السّعوديّة، (١٤٢٠هـ): صـ١١.

٤) ألفية في العروض والقوافي، حققها أ.هلال ناجي، ونشرها في مجلّة المورد في بغداد، سنة(١٩٧٧م).

٥) هلال ناجي بن زين الدّين الشقاقيّ العلويّ، (١٩٢٩-٢٠١١)، علّامة وأديب، ومحقّق، وشاعر، ودبلوماسيّ، وحقوقيّ عراقيّ شهير.

٦) ينظر: الضّوء اللّامع: ٣٠٢/٣، الهداية في شرح الكفاية، تحـ: الغامدي: صـ٣٤.

ألفية الآثاريّ:

يعدّ الآثاريّ (٧٦٩هـ–٨٢٨هـ) من النّحويّين المتأخرين زمانًا، وقد أفاده ذلك في الاطّلاع على كتب السّابقين، ومنظوماتهم النّحويّة، ومنهم الحريريّ (ت:٥١٦هـ)، وابن معطٍ (ت:٦٢٨هـ)، وابن مالك (ت:٦٧٢هـ)، وابن بابشاذ (ت:٤٦٩هـ). هذا الأخير الّذي أُعجب الآثاريّ بمصنّفه (المقدّمة المحسبة)، وترتيبه لأبواب النّحو، خلافًا للنظام التقليديّ في ترتيب أبواب وفصول النّحو عند من سبقه، ومن ثمّ نظم ألفيّته في النّحو (كفاية الغلام في إعراب الكلام) على نسق جديد لم يُسبق إليه نظمًا، باعتماد تقسيم ابن بابشاذ الّذي صنعه في مقدّمته من حيث إطارها العام وترتيبها وتبويبها لأبواب النّحو وفصوله[١]، واقتصاره فيها على علم النّحو فقط، فاصلًا إيّاه عن علم الصّرف[٢]، باستثناء بعض الموضوعات التي ذكرها الآثاريّ في ألفيّته، والتي تعدّ من الموضوعات المشتركة بين العلمين، ويتلاقى فيها النّحو والصرف، إلّا أنّه قد ضمنها ما استدركه على ابن بابشاذ، وما زاد عليه فيها من فصول رآها ضروريّة[٣]، مستبعدًا أخرى[٤]، مضيفًا إليها في التّقسيمات والتفريعات.

---

١) قسّم ابن بابشاذ النّحو على عشرة فصول، على النّحو التّالي: فصل الاسم، وفصل الفعل، وفصل الحرف، وفصل الرّفع، وفصل النّصب، وفصل الجزم، وفصل الجرّ، وفصل العامل، وفصل التّابع، وفصل الخطّ، وتحت كلّ فصلٍ من هذه الفصول فصولٌ أخرى عبارة عن فروع لهذه الفصول الرئيسة. ينظر: شرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ، تحـ: خالد عبد الكريم، الكويت، ط١، (١٩٧٦م): ٤٥/١–٤٦.

٢) فصل بعض النّحويّين بين العلمين في التّأليف النّحويّ نثرًا بمؤلّفات مطوّلة، ومنهم ابن الحاجب الّذي ألّف (الكافية) في النّحو، و(الشّافية) في الصّرف، إلّا أنّ منهجه يختلف عن منهج الآثاريّ، حيث تأثر ابن الحاجب بمنهج الزّمخشريّ.

٣) هي: خطبة النّاظم، وفاتحة الأصول، ومقدّمات الإعراب، وأصول الإعراب، مختتمًا ألفيّته بـ(خاتمة الأصول)، التي تضمنت مجموعة من الآداب المهمّة في التأدّب مع الله –تعالى– عند الإعراب.

٤) استبعد الآثاريّ من (المقدّمة المحسبة) الفصل العاشر (الخط)، واضعًا مكانه في ألفيّته الفصل العاشر (الحذف).

وفي ذلك يقول: "وكانت متروكةً فسلكتها، ومنثورةً فنَظَمْتُها، وزِدْتُ عليها زوائدَ كانت محتاجةً إليها؛ لينتفع بها طالبُ الإعرابِ إذا أراد أنْ ينحوَ نحوَ الصّواب"(١).

كما ضمّن الآثاريّ ألفيّته ما استدركه على ابن مالك في ألفيّته (الخلاصة الألفيّة)(٢)، وكذا ما استدركه على ابن معطٍ في ألفيّته (الدّرّة الألفيّة في علم العربيّة)(٣).

وهكذا يكون الآثاريّ قد تعقّب النحويّين قبله – خاصة – ابن معط، وابن مالك، "فَتمّمَ مَا أَنْقَصَا، وشَرَحَ ما أَغْلَقَا، وجَمَعَ ما فَرَّقَا، وَرَتّبَ مَا اختلَطَ عندهما، وصَوَّبَ بعضَ ما وقَعَا فيه من أخطاء، فجاءتْ ألفيّتُه بحقٍّ متَمّمَةً لما قبلها"(٤).

وقد لاقت ألفيّة الآثاريّ حفاوةً من العلماء وثناءً عليها وعلى ناظمها، ومنهم الشيخ برهان الدّين بن زقاعة (ت: ٨١٦هـ)(٥)، فمّما قال فيها:

---

١) الهداية في شرح الكفاية، تحـ: الغامدي، (الدّراسة): صـ٤٢.

٢) قال الآثاريّ: "سبيلُ المتأخّر من نُصَحَاء هذه الأمّة أنْ يستدركَ ما أَهْمَلَهُ المتقدّمُ من الأمور المهمّة، فالأمورُ التي أهملها ابنُ مالك ولم يتعرّض لها في ألفيّته مائة وثلاثون مسلكًا من المسالك الضروريّة في علم العربيّة، فمنها ما هو ضروريّ الذّكر، وأضربَ عن ذكره، ومنها ما هو ضروريّ الحصر، ولم يجتهدْ في حصره، ومنها ما هو ضروريّ التّبويب، ولم يتعرّض إلى تبويبه، ومنها ما هو ضروريّ التّعريف، وسكت عن تعريفه".السّابق نفسه: صـ٤٣.

٣) قال الآثاريّ: "وأمَّا ما أهمله ابنُ معطٍ، ولم يذكره في ألفيّته فهو –أيضًا– على هذا النمطِ من عدّةِ هذه الأبواب، وهذه التّعاريف...". السّابق نفسه: صـ٤٣.

٤) ألفية الآثاري دراسة مقارنة بألفية ابن مالك، د/ طارق محمود محمد، دراسة دكتوراة – كلية العلوم– القاهرة ١٩٩٩م: صـ٢٤٣.

٥) هو: إبراهيم بن محمّد بن بهادر بن عبد الله الغزي المعروف بابن زقاعة، ولد سنة (٧٤٥هـ)، كان ناظمًا، مشاركًا في القراءات والنجوم وطرق من الكيمياء، وهو من شيوخ ابن حجر، سكن في القاهرة بعد سنة(٨٠٣هـ)، وجاور بمكة، مات سنة(٨١٦هـ) بالقاهرة، ودفن فيها. ينظر ترجمته في: إنباء الغمر: ١٧/٣، الضّوء اللّامع: ١٣٠/١.

" وقفتُ على هذه الألفيّة المباركةِ النّافعةِ الكافيةِ الجامعةِ ذات النّظمِ الرائقِ، والعلم الفائقِ، فرأيتها فوقَ الوصفِ من واصفيها، ثمّ قلتُ فيها:

ألفيّةٌ كملتْ في الحسنِ واشتملتْ على نفيسٍ من الياقــوتِ والدّررِ
بديعةُ الحسنِ تزهو في مَطالِعِها تَلقى مُطالِعها في أحسنِ الصّورِ
شبّهتُهــا كالثّريّا إذْ بدتْ وغــدا هلالُ شعبان يتلوها على الأثرِ"[1].

وقال فيها شيخ الإسلام جلال الدّين البلقينيّ (ت: ٨٢٤هـ)[2]:

" الحمد لله، وقفتُ على هذه الألفيّة التي غلبتْ الفين، والكفاية التي صيّرتْ الإعرابَ واللّسان إلفين، وأفادتْ من الضّبطِ والجمعِ ما أزالَ عنها البينَ، فأعيذُها بالله الواحد من شرِّ العينِ، لله درُّ ناظمها فقد أحسنَ فيها غايةَ الإحسانِ، ونَظَمَها دُررًا فاقتْ شذورَ الذّهبِ وقلائدَ العقيانِ، ولله درر ما أحلاه، ولا تنكرُ الحلاوةُ من شعبان"[3].

لكنه بالرّغم من أهميتها وقيمتها في الدّرس النّحويّ إلّا أنّ الأمر لم يتجاوز عند العلماء هذا الحدّ من الحفاوة والثناء، فلم تجد الألفيّة من يقوم بشرحها على ما يزيد على ستمائة عامٍ تقريبًا إلّا شرح الآثاريّ نفسه الّذي أسماه (الهداية في شرح الكفاية)، الّذي جاء في ثلاثة أجزاء، مفقود منها – على الأرجح – الجزء الثالث[4]، وشرح في

---

١) ألفيّة الآثاريّ، تحـ: د.زهير زاهد: صـ٢٤.

٢) هو: جلال الدّين عبد الرّحمن بن شيخ الإسلام سراج الدّين عمر بن رسلان بن نصير البلقيني، ولد سنة(٧٦٣هـ)، كان فقيهًا قاضيًا، باشر القضاء بعفّة زائدة، وكان من محاسن الدّهر، واشتهر بسرعة الفهم وجودة الحفظ، توفي سنة(٨٢٤هـ)، في القاهرة. ينظر ترجمته في: إنباء الغمر: ٢٥٩/٣-٢٦٠، الضّوء اللّامع: ١٢/٤.

٣) ألفيّة الآثاريّ، تحـ: د.زهير زاهد: صـ٢٣-٢٤.

٤) أمّا الجزء الأوّل والثّاني فقد حققهما مجموعة من الباحثين في جامعة أمّ القرى، وذلك في مجموعة من رسائل الماجستير والدكتوراه، وهو شرح غير مطبوع.

العصر الحديث[١]، وهي محاولة كان ينبغي البناء عليها، وأن يكون هناك أكثر من شرح لهذه الألفيّة، نظرًا لأهميتها ومقارنة – مثلاً – بنظيرتها ألفيّة ابن معطٍ التي تجاوزت شروحها عشرين شرحًا، وألفيّة ابن مالك التي تجاوزت شروحها مئتي شرح حتّى الآن.

أسباب عدم شهرتها:

وهنا يتبادر إلى الذّهن سؤالٌ عن أسباب عدم شهرتها أو عناية الدّارسين بها، وقد يكون ذلك مرجعه إلى أمور منها:

١– ذهب د. حسّان الغنيمان إلى أنَّ الآثاريّ قد نظم ألفيّته على بحر الطّويل، وأنَّ هذا البحرَ بِثِقَلِهِ كان سببًا في عدم انتشارها، حيث قال:

" لذا رأينا المنظوماتِ المصوغةِ على بحرٍ ثقيلٍ كمنظومة إبراهيم الْجَعْبَرِيّ[٢] التي نَظَمَها من بحر الكامل، ومنظومةِ شعبان الآثاريّ التي نَظَمَها من بحر الطّويل لم يُكْتَبْ لها الانتشار"[٣].

والحقيقة أنَّ هذا القول قد جانبه الصّواب، فقد نظم الآثاريّ ألفيّته على بحر الرّجز، الّذي يعدّ من البحور الشّعريّة المناسبة تمامًا للمنظومات العلميّة لما يتضمّنه من قدرات إيقاعيّة عالية عبر أطواله النهائيّة التي تسايرُ طواعية اللّغة– خاصّة– إذا

---

١) شرحها أ.د. طارق النّجار، في شرح أسماه (شرح كفاية الغلام في إعراب الكلام)، وهو شرح في أربعة أجزاء في ثمانمائة صفحة تقريبًا.

٢) هو: برهان الدّين إبراهيم بن عمر الجعبريّ الشّافعيّ (ت: ٧٢٣هـ)، له منظومة نونيّة في النّحو من بحر الكامل. ينظر: النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ٢٩٦/٩.

٣) المنظومات النّحويّة وأثرها في تعليم النّحو: صـ٩٤.

استخدمَ النّاظمُ نظامَ التّقفية المزدوج الّذي يتساوى فيه الشطران تساويًا يماثل التّصريع، كما صنع الآثاريّ في ألفيّته[١].

وقد صرّح الآثاريّ نفسه بأنَّه قد نظم ألفيّته على بحر الرّجز، فقال[٢]:

فِي مكّةٍ فِي عَامِ عشرٍ نَجَزْ بَعَدَ ثمانمائة هذا الرّجزْ

٢- المنهجيّة الجديدة التي اعتمدها الآثاريّ، مقتفيًا أثر ابن بابشاذ وإن زاد عليها في التّقسيم والتبويب والتّفريع ما جعلها أكثر تعقيدًا، والتي أحدثت – غالبًا – تفريقًا، وتشتيتًا للموضوعات الواحدة وأحكامها، حيث يذكر الموضوع الواحد متفرّقًا في أكثر من موضع[٣]، بينما جاءت الموضوعات متماسكة مترابطة في موضع واحد يجمع كلّ ما يتعلّق بها عند نحويّين آخرين ممّن ساروا على المنهج التقليديّ في التّأليف النّحويّ نثرًا، ونظمًا، ومنهم (الحريريّ، وابن معطٍ، وابن مالك، والسّيوطيّ)، إلّا أنَّه قد يُرد هذا بما ذكره بعضهم من كونها أوّل ألفيّة نحويّة تتبع هذه المنهجيّة الدقيقة في التبويب، والترتيب لأبواب النّحو بهذا الشّكل، وهذا الحصر، والإحصاء الدّقيق لمسائل النّحو العربيّ – فقط – مجرّدًا عن كلّ ما يُثْقِلُهُ من الصّرف، والخطّ، والكتابة، والضّرورات الشّعريّة.

---

١) ينظر: من التراث ألفية الآثاري كفاية الغلام في إعراب الكلام لزين الدين شعبان الآثاري، تحـ: محمد السعيد عبدالله عامر، ط١، (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م): صـ١٥-١٦، موسيقى الشّعر، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط٢، (١٩٥٢م): صـ١٣٦.

٢) من التّراث ألفيّة الآثاريّ: صـ١٦٨.

٣) مثال ذلك: موضوع (كان وأخواتها) جاء متفرّقًا في أكثر من موضع، حيث جاء اسم (كان وأخواتها) ضمن فصل (المرفوعات)، وجاء خبرها ضمن فصل (المنصوبات)، وما يتعلّق بها من أحكامٍ وقواعد جاء ضمن فصل (العامل)، في قسم العامل الفعليّ، وجاء حذف اسم (كان) أو (خبرها) في فصل (الحذف).

يقول د.طارق النّجار مثنيًا على منهجيّة الآثاريّ في ترتيب ألفيّته: " كما تمتازُ تلك الألفيّةُ بالمنهجيّة الدقيقةِ، من ناحية التّبويب، والتّرتيب.."[١].

٣- ما ذكرته بعض كتب التّراجم من أنّ الآثاريّ لم يكن محمود السيرة، فهذا وإن كان مردودًا عليه بما سبق إلّا أنّه قد يكون أحدث أثرًا في الباحثين والدّارسين فأوجست قلوبهم خيفة منه ومن سيرته؛ فانصرفوا عنه وعن كتبه، أضف إلى ذلك عدم استقراره بمكان ما كان له الأثر في فقدان كتبه، وهذا أيضًا قد يعلل لسبب آخر هو قلّة عدد تلاميذه ما سبّب عدم نقل علمه للنّاس.

٤- وربّما قد يرجع السبب في عدم شهرته إلى قلّة حظّه، وغفلة النّاس عنه، وعن مؤلفاته، وانشغالهم بغيره من العلماء الّذين ذاعت شهرتهم وعلا ذكرهم، وأهمهم ابن مالك، خاصة أنّه يفصله عنه فترة زمنيّة تعادل قرنًا ونصف القرن ما أدّى إلى انتشار وذيوع ألفيّة ابن مالك في الآفاق وانتشار شروحها والمصنّفات حولها، ما كان له الأثر الأكبر في عدم شهرة ألفيّة الآثاريّ أو بالمعنى الدقيق التغافل عنها ونسيانها[٢].

كما أنَّها لم تسلم من النقد، فقد وجّه لها محققها د.محمّد السّعيد عبد الله عامر، نقدًا مفاده أنَّ ألفيّة الآثاريّ قد تضمّنت حشوًا في كثير من أبياتها، وذلك في قوله:

" فقد أتى الآثاريّ بألفاظٍ مكرّرةٍ وتذييلاتٍ ليكملَ بها القافية مع أنَّ بحر الرّجز يُسّهِّلُ للناظم أن ينظمَ شعرَه في سهولةٍ وعدم جهد، ومن ذلك التذييلات، والألفاظ المكررة، وهذا الّذي أذكره هو جزءٌ يسيرٌ فقط، وهو ما لا ينصرف:

---

١) شرح كفاية الغلام، د.طارق النّجار: ١/٥.

٢) ينظر: المنظومات النّحويّة وأثرها في تعليم النّحو: صـ٩٧.

(وحائض تفي – فعلاء تفي)، و(في الأسماء ما لا ينصرف– ورابع الأنواع ما لا ينصرف)، و (معرفة لا تنصرف– وفي اسم سورة لا ينصرف)[١].

شواهد ألفيّة الآثاريّ:

ضمّن الآثاريّ أبيات ألفيّته شواهدَ من القرآن الكريم، والحديث النّبويّ الشّريف، وكلام العرب، شعره ونثره.

أولًا: القرآن الكريم:

يلاحظ أنَّ الآثاريّ في تضمينه أبيات ألفيّته شواهد من القرآن الكريم يسير على النهج التالي:

١- قد يذكر نصّ آيةٍ كاملة، ومن هذا قوله في حديثه عن أنواع المعارف (العلم)[٢]:

فَلَقَبٌ بالمدْحِ أو بالذّمِ وكنيةٌ بذي أبٍ أو أُمِّ
بِكُنيةٍ عَظِّمْ وخيّرْ في اللّقبْ وَقِيْلَ في: "تَبَّتْ يدا أبي لهَبْ"[٣]
تهكّمٌ أو لاحمرارٍ يُعزّى لِوَجْهِهِ أو لاسمِ عبدِ العُزَّى[٤]

---

١) ينظر: موضوع (الممنوع من الصّرف) في ألفيّة الآثاريّ، تحـ: محمّد السّعيد: صـ ٦٢-٦٣، ما لا ينصرف في ألفيّات النّحو الثلاث الدرّة الألفيّة لابن معطٍ، والخلاصة لابن مالك، والكفاية للآثاريّ، محمّد السّعيد عبد الله عامر، مطبعة عبير، حدائق حلوان، مصر: صـ٥٧.

٢) ألفيّة الآثاريّ، تحـ: د.زهير زاهد: صـ٤٠.

٣) سورة: المسد، (الآية:١).

٤) "معناه: أنَّ الكنية تُطلق في الأصل لتعظيم المكنّى بها، وأنَّ اللّقب قد يطلق للتعظيم، نحو: (الصّدّيق)، أو للتحقير نحو (الكذّاب). وقد تكون الكنية دالة على التحقير أيضًا، لذا فقد أشار المصنّف إلى كنية عبد العزّى بن عبد المطلب، وهي (أبو لهب) فهي لا تشعر بتعظيم هنا، وأشار إلى أقوال العلماء في سبب تكنيته بها". شرح كفاية الغلام، د.طارق النّجار: ٩٥/١.

وقال القرطبي: قيل سمي باللّهب لحسنه وإشراق وجهه، وقد ظنّ قومٌ أنَّ في هذا دليلًا على تكنية المشرك، وهو باطلٌ، وإنّما كنّاه الله بأبي لهب –عند العلماء– لمعانٍ أربعة:

←←←

ومثله قوله في حديثه عن ضمير الشأن والقصّة[1]: "ضمير الشأن ويقال ضمير الحديث والقصة والأمر:

فـــرعٌ ضَمِيْرٌ الشّأنِ والحديثِ يَصْلُـــــحُ لِلتذكيـــــــرِ والتّأنيثِ

....

في باب كان ظنّ إنّ أو وَرَدْ في الابتدا: كـ ﴿قل هو الله أحد﴾[2]"[3]

→→→

الأول: أنّه كان اسمه عبد العزّى، والعزّى صنم، ولم يضف الله في كتابه العبوديّة إلى صنم.

الثاني: أنّه كان بكنيته أشهر منه باسمه فصرّح بها.

الثالث: أنّ الاسم أشرف من الكنية فحطه الله(ﷻ) عن الأشرف إلى الأنقص، إذا لم يكن بدّ من الإخبار عنه...

الرّابع: أنَّ الله –تعالى– أراد أن يحقّق نسبته بأن يدخله النّار فيكون أبًا لها، تحقيقًا للنّسب، وإمضاءً للفأل والطيرة الّتي أختارها لنفسه". تفسير القرطبيّ، دار الشعب، القاهرة: ٢٠/٢٣٦-٢٣٧.

١) يقول الآثاريّ:

" اعلم أنَّ هذا الضمير ضمير مفسّر بجملة اسمية: كأنَّه زيدٌ فاضلٌ.. وأمَّا كونه مذكّرًا فهو فيما عدا تلك الأحوال الثلاثة، وذلك حيث يحلّ من الكلام في أربعة مواضع: في الابتداء، وفي أحد نواسخ المبتدأ والخبر، وهي ثلاثة: (كان) وأخواتُها، و(إنَّ) وأخواتُها، و(ظنَّ) وأخواتُها، ويَجْعَلُ الجملةَ بعده متمّمة لمقتضى العامل، مثال ذلك: (هُوَاللَّهُأَحَدٌ) (سورة الإخلاص:١)، و(كان اللهُ أحدٌ)، و(إنَّه اللهُ أحدٌ)، و(علمْتُهُ اللهُ أحدٌ)، فموضع الضمير في المثال الأوّل رفع بالابتداء، وفي الثاني رفع بـ (كان) إلّا أنّه استَتَر كما يستتر الفاعلُ إذا كان ضميرَ غائب، وموضعه في الثالث والرابع نصب بـ (إنّ) و(عَلِمْتُ)، وموضع الجملة في الأوّل والثالث رفعٌ، وفي الثاني والرّابع نصب... ويجوز حذفه غالبًا مطلقًا، خلافًا لابن مالك حيث قال في شرح الكافية الشّافية: "ويجوز حذفه مع (إنَّ) وأخواتها، ولا يختصّ ذلك بالضّرورة (ينظر: ١/٢٣٦) انتهى، وعليه يُحمل قوله –عليه السّلام–: " إنَّ مِن أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصوِّرون" إذ التقدير: "إنَّه من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصوِّرون"، وإلى ذلك أشرت بالبيت الرابع، ومثّلت له محذوفًا مع (إنَّ) بقولي: (فإنّ من يصدق ينل ما يشتهي...)". الهداية في شرح الكفاية، تحـ: الغامدي، (قسم الدّراسة): صـ٣٧-٣٨. وينظر: شرح الكافية، لابن مالك، ط: دار المأمون للتّراث: ١/٢٣٤-٢٣٥.

٢) سورة الإخلاص، (الآية:١).

٣) ألفيّة الآثاريّ، تحـ: د.زهير زاهد: صـ٥٥، وينظر: الهداية في شرح الكفاية، تحـ: الغامدي، (قسم الدّراسة): صـ٣٥.

٢- وقد يذكر جزءًا من الآية الكريمة، ومن هذا قوله في جمع المذكّر السّالم[١]:

مثاله: زيدون ثمّ عالمون وبالسّماع انقل كـ ﴿نِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾

فقد ضمّن الآثاريّ نظمه من قوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾[٢].

ومنه قوله في حديثه عن " ذكر ألف القطع وألف الوصل في الأسماء والأفعال:

إن ثَبَتَ الهمزُ معَ التّصغير فاقطعهُ في التّأنيث والتّذكير

وإنْ أُزيلَ فهو وصلٌ يآ أُخَيَ ومنه في نصِّ القرآن ﴿يَا بُنَيَّ﴾[٣]" [٤].

٣- وقد يشير إلى الآية دون ذكرها أو جزءٍ منها، ومن ذلك قوله في حديثه عن "(أحوالُ أيٍّ[٥] وهي أربعة):

وَمَعْ إضافةٍ وحَذْفِ الصّدرِ تُبنَى كما جاءَ بنصّ الذّكر"[٦].

أي ما جاء في قراءة الآية: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[٧]، بضمّ (أيّ) لإضافتها وحذف صدر صلتها[٨].

---

١) ألفيّة الآثاريّ، تحـ: د.محمّد عامر: صـ٦٨.

٢) سورة المرسلات، (الآية:٢٣).

٣) من قوله تعالى: (قَالَ يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ . . . الآية)، سورة يوسف، (الآية: ٥).

٤) ألفيّة الآثاريّ، تحـ: د.زهير زاهد: صـ٧١.

٥) قال الآثاريّ: "(أي) باعتبار إعرابها وبنائها لها أربعة أحوال ... الرّابع: أن تضاف ويحذف صدرُ صلتها، نحو: (يعجبني أيُّهم قائمٌ)، ففي هذه الحالة تُبْنَى على الضَّم، قال تعالى (ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) (مريم: ٦٩)... وبعضُ العرب أعْرَبَها في هذه الحالة أيضًا كما ذهبَ إليه الخليلُ ويونس، لكن الأكثرون على القول بالبناءِ كما في الآية الشّريفة، وإلى ذلك أشرتُ بقولي:

وَمَعْ إِضَافَةٍ وحَذْفِ الصَّدْرِ تُبْنَى كما جَاءَ بِنَصِّ الذّكر

أيْ: القرآنُ الكريمُ، فإنَّ من أسمائِهِ الذّكر، قال تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (الحجر: صـ٩)، فقِسْ على نحو ذلك والله الموفِّق". الهداية في شرح الكفاية، تحـ: الغامديَ، (قسم الدّراسة): صـ١٤٩-١٥٠.

٦) ألفيّة الآثاريّ، تحـ: د. زهير زاهد: صـ٥٨.

٧) سورة مريم (الآية: ٦٩).

٨) ينظر: الكتاب، سيبويه، تحـ: عبد السّلام هارون، دار القلم، (١٩٦٦-١٩٧٧م): ٢/٣٩٩-٤٠٠، وإعراب القرآن، أبو جعفر النّحّاس، تحـ: د.زهير زاهد، مطبعة العاني، بغداد، (١٩٧٧-١٩٨٠): ←←←

ثانيًا: كلام العرب:

ضمّن الآثاريّ ألفيّته نصوصًا من كلام العرب، شعره ونثره، ومن تضمينه أبيات ألفيّته شواهدَ من الشعر، قوله في التوكيد[١]:

وفي الجواب جوّزوا كـ لا لا وأكَّدوا الثلاثة الأفعالا

حيث ضمّن نظمه السّابق في توكيد حرف الجواب من قول الشّاعر[٢]:

لا لا أبوحُ بحبِّ بثنة؛ إنَّها أخذتْ عليَّ مواثقًا وعهودا

ومنه قوله في الحديث عن الاسم الموصول[٣] واستعمال ذو بمعنى الّذي[٤]:

→→→

٢/٢-٣، الإنصاف، أبو البركات ابن الأنباري، تحـ: محيي الدّين عبد الحميد، ط٣، مطبعة السّعادة، القاهرة: المسألة: ١٠٢.

١) ألفيّة الآثاريّ، تحـ: محمّد عامر، صـ:١٥٧.

٢) البيت من الكامل، لجميل بثينة، في ديوانه: صـ ٥٨، التّصريح: ١٢٩/٢، خزانة الأدب: ١٥٩/٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاريّ، (ت: ٧٦١هـ)، تحـ: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م): ٣٣٨/٣، المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر: ١١٤/٤، همع الهوامع: ١٢٥/٢. اللّغة: شرح المفردات: باحَ بالحبِّ: أظهره. بثنة: تصغيرها بثينة، وهي حبيبة جميل بن معمر. المواثق: ج الموثق، وهو العهد الّذي توثّق به كلامك، وتلتزم به. والشّاهد فيه قوله: (لا لا) حيث أكّد حرف الجواب (لا) توكيدًا لفظيًّا، فـ (لا) الأولى حرف جواب لا محلّ له من الإعراب، و(لا) الثّانية توكيد لفظيّ.

٣) ينظر: ألفيّة الآثاريّ، تحـ: د.زهير زاهد: صـ٥٧

٤) يقول الآثاريّ: " وخامسها(الخامس من الموصولات العامة): (ذُوْ) وتكون موصولة في لغة طَيىء فقط، والأشهر عندهم فيها البناءُ واستعمالها في الإفراد والتذكير وفروعهما بلفظ واحد، ويظهر المعنى بالعائد نحو: (جاءني ذُوْ فَعَلَ)، و(ذُوْ فَعَلَتْ)، و(رأيت ذُوْ فعلا)، و(ذُوْ فعلوا)، و(مررت بذُوْ فَعَلْنَ)، قال شاعرهم في معنى (الّذي): ذلك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بأمسهم وأمسلِمَه يعني: والّذي يُواصِلُنِي، وقال في معنى (الَّتي): فإنَّ الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت يعني: التي حفرت والتي طويت..". الهداية في شرح الكفاية، تحـ: الغامدي، (قسم الدّراسة): ٩٨-٩٩.

وذو عَلَى مَعْنَى الّذي في قولِ طَيّ: (بئري ذو حفرتُ)[1] في نظمٍ وأَيْ

ومن النثر قوله في الحديث عن أفعال الإنشاء والرّجاء والمقاربة[2]:

ونادرٌ خَبَرُ كاد أو عسى باسمٍ كما: (عسى الغُويرُ أبؤُسا)[3]

وقوله في " ذكر ما جاء من النّعوت لمنعوت مؤوّل، وما أعطى من النّعوت حكم الفعل الّذي يحلّ محلّه، وما جرى من النّعوت على غير من هُوَ له.

وانقُل كخُضـــرٍ إن تلا مُـــؤَوَّلا والنعتَ في خمـــــسٍ بفعلٍ أوِّلا

فافرِدْ وذكّر واعكسَنْ وقد أُبِي نعتٌ كهذا (جحرُ ضَبٍّ خَرِبِ)[4]" [5].

ثالثًا: الحديث الشريف:

يعدُّ الآثاريّ من المهتمين بالحديث الشّريف، والمعتمدين عليه مصدراً ثانياً من مصادر (السّماع) في الاحتجاج به في التقعيد النَّحويّ، وقد أعلن الآثاريّ منهجه في ذلك صراحةً، ففي حديثه عن تعريف علم النّحو في الاصطلاح والغرض منه في (فاتحة الأصول) يقول:

النّحوُ عِلْمٌ في اصطلاحٍ والأَرَبْ فَهْمُ الكتابِ منه أو قولِ العربْ[6]

---

١) من بيت لسنان بن فحل الطائيّ في استعمالهم (ذو) موصولة، وهو:
فإنَّ الماء ماء أبي وجدّي وبئري ذو حفرتُ وذو طويتُ
ينظر: الإنصاف، ط/ دار الفكر، دمشق: ٣٨٤/١، وأوضح المسالك: ١١٠/١، ومعجم شواهد العربية، عبد السّلام هارون، ط١، القاهرة، (١٩٧٢م): ١٧٠/١.

٢) ينظر: ألفيّة الآثاريّ، تحـ: د.زهير زاهد: صـ٨٦.

٣) قال سيبويه: "فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان)". الكتاب: ١٨٥/٣.

٤) ينظر: الكتاب: ٦٧/١، ٤٣٦، ٤٣٧، والكشاف: ٨٠/٣، ومغني اللبيب: ٨٩٤/١، والإنصاف، ط/دار الفكر: ٩٢/١، ٦٠٧/٢، ٦١٥.

٥) ألفيّة الآثاريّ، تحـ: د.زهير زاهد: صـ١٠١.

٦) ينظر: الهداية في شرح الكفاية، تحـ: العيّاف: صـ١٢٦.

ويهمّنا هنا تفسيره المقصود من: (قول العرب)، يقول الآثاريّ:

" وقولي: – أو قول العرب– المراد بالعرب عربُ الحجاز، وهم قريش، ثمّ مَن يليهم من أهل الحجاز، ثمّ من يليهم من أهل اليمن المنقولِ عنهم في كتب العربيّة، وأفضل العرب قريش؛ لأنّهم الّذين أنزلّ الله العظيمُ القرآنَ الكريم بلغتهم، ولهذا لا يجوز أنْ يُقرأَ القرآنُ إلَّا بها... ووقع الاستغناء بـ –قول العرب– في البيت عن أنْ يُقال: والحديث؛ لأنَّه من كلام خير العرب (ﷺ)، ولما في ذلك من العموم؛ لأنَّ القول يشمل الحديثَ والشّعر، وغير ذلك، بخلاف ما لو قيل: والحديث؛ فإنَّه يكون مخصوصًا بكلام النبي(ﷺ)"[1].

ثمّ يشير إشارة واضحة مكمّلة فيقول:

" ثمَّ قلتُ:

ومنهما اُسْتُنْبِطَ في الأساسِ وضعًا بالاستقراءِ والقياسِ

وأقول: – ومنهما– أي من الكتاب، ومن قول العرب.

وقولي: – استُنبط – أي اُستخرج... لأنَّه لمّا اختلطت اللّغات، وفسدت العبارات.. وجاء نبيّنا محمّد (ﷺ) بالمعجزات الباهرات، وبالآيات التّي أعجزت أولي البلاغات والفصاحات، حينئذٍ اسْتُخْرِجتْ أصولُ هذا العلم من آيات الكتاب الحكيم، واللّسان العربي القويم، فرجعت الأشياء إلى حقائقها، وانحسم بهذا الاستنباط أن يحدث فسادٌ فيها، وافتقر عند ذلك المفسّرون والمقرئون والمحدثون والأصوليّون والفرعيّون والمتأدّبون وأهل العلم أجمعون إليها، إذْ كلٌّ إليها يستند، ومنها يستمد، والكلام العربيّ هو من كلام اللّه تعالى، ولهذا قال العربيّ الصّادق الأمين (ﷺ) : (كلامي من كلام ربّي)، وعلى هذا فالتقدير: ومنهما اُسْتُخْرِجَ النّحوُ"[2].

---

١) ينظر: الهداية في شرح الكفاية: صـ١٢٨–١٢٩.

٢) السّابق نفسه: صـ ١٣١–١٣٢.

ويؤكّد الآثاريّ نهجه في الاحتجاج بالحديث النّبويّ في التقعيد النّحويّ – ويتّضح تأثّره في ذلك بابن بابشاذ – وذلك في قوله:

" تنبيه: اعلم أنَّ أصول الشّرع أربعة: الكتاب والسّنة، والقياس والإجماع، أمَّا الكتاب: فهو القرآن الكريم...، وأمَّا السّنة: فهي ما رُويَ عن النبي (ﷺ) في الكتب السّتة وغيرها. وأمَّا الإجماع: فهو إجماع الأئمّة الأعلام على شيء واحدٍ. وأمَّا القياس: فهو التقدير لغةً كما تقدّم بيانه. ومنهم من جعلها ثلاثة؛ نصًّا وإجماعًا وقياسًا، وأدُخلَ الكتاب والسّنّة تحت النّص، ولهذا قال الإمام أبو الحسن طاهر بنُ بابشاذ – رحمة الله عليه – : "الطريق إلى استخراج أصول الأشياء أنَّها تكون بنصٍّ، أو إجماعٍ أو قياس. فالنّصّ كتاب الله – عزَّ وجلَ– وسنّة رسول الله (ﷺ) وديوان العرب... وعلى هذا فالنّحو مستخرجٌ بهذه الطّرق الثلاث، أو بإحداها إذا كان الاستقراء تبعًا لها..."[١].

ثم يقول الآثاريّ: " والحاصل ممَّا ذكر أنَّ النّحو مُسْتَنْبَطٌ من كلامِ الله تعالى، وكلامِ رسولِهِ، وكلامِ العربِ بالاستقراء والقياسِ معًا، كما قد علمت"[٢].

فالآثاريّ اعتنى عناية كاملة بالاحتجاج والاستشهاد بالحديث الشّريف، ويبدو هذا واضحًا في ألفيّته (كفاية الغلام) وشرحه عليها (الهداية في شرح الكفاية)[٣]، فهو يستشهد بالحديث ويعتني بذكر رواياته وكثيرًا ما يعزو الحديث لمصادره، والقارئ

---

١) الهداية في شرح الكفاية، تحـ: العيّاف: صـ١٣٤. وينظر: شرح المقدّمة المحسّبة: ٤٧٥/٢.

٢) الهداية في شرح الكفاية، تحـ: العيّاف: صـ١٣٥.

٣ ينظر: – مثلًا– الهداية في شرح الكفاية، تحـ: العيّاف: صـ ١٨٨–١٨٩، صـ ٢٦٦–٢٦٧، ٢٧٧، والهداية في شرح الكفاية، من بداية الفصل الثّالث: الحرف إلى نهاية ألف القطع وألف الوصل، تحقيق ودراسة، رسالة دكتوراه، إعداد ليث محمّد لال محمّد، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، (١٤٢٢هـ): صـ٣٦، صـ ٣٧، صـ ١٩٩، صـ ٢٤٠–٢٤٢.

لألفيّته وشرحه عليها يقف على ذلك من أوّل وهلة، وقلّ ما يجد القارئ مسألة من المسائل لم يستشهد عليها بحديث أو حديثين[١].

على أنَّه في استشهاده بما ورد في الحديث الشّريف وتضمينه إياه ألفيته نجده قد يورد لفظة من حديث، أو نصًّا كاملًا، أو إشارة للّفظ دون تصريح، وفيما يلي نماذج من ذلك[٢].

أوّلًا: تضمينه أبياتَ ألفيّته كلمةً أو جزأً من الحديث:

في حديثه عن الاسم المضمر، تحت عنوان (ما يصلح للوصل وللفصل)، يقول الآثاريّ:

فرعٌ كـ (بِعْنِيهِ) وخِلْتَنِيهِ وكُنتُهُ وصلٌ وفصلٌ فيهِ[٣]

فهو في هذا البيت يشير إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلًا مع إمكان أن يؤتى به متصلًا، مستشهدًا بكلمة (بِعْنِيهِ)، على موضع منها وهو: ما يتعدّى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبرًا في الأصل، وهما ضميران، ومثله: (الدرهم سلنيه)، فيجوز لك في (هاء) (بعنيه)، و(سلنيه) الاتصال، تقول: بعنيه، و(سلنيه)، والانفصال، نحو: (بعني إياه)، و(سلني إياه)، وكذلك كلّ فعل أشبههما، نحو: (الدرهم أعطيتكه)، و(أعطيتك إياه)[٤].

---

١) ينظر: الهداية في شرح الكفاية، تحـ: العيّاف: صـ٩٦.

٢) الهداية في شرح الكفاية، تحـ: العيّاف: صـ٩٦.

٣) ينظر: ألفيّة الآثاريّ، تحـ: د.زهير زاهد: صـ٥٤.

٤) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحـ: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م): ١/١٠٣-١٠٤، أوضح المسالك: ١/٩٧.

وهذا اللّفظ الّذي استشهد به الآثاريّ هنا، قد ورد في أحاديث صحيحة مرويّة عن النبي (ﷺ)[1]، ومنها: عن ابن عُمَرَ – رضي الله عنهما– قال كنا مع النبي (ﷺ) في سَفَرٍ، فَكُنْتُ على بَكْرٍ صَعْبٍ (أي: جمل) لِعُمَرَ فَكَانَ يَغْلِبُنِي فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ الْقَوْمِ فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيَرُدُّهُ ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيَرُدُّهُ، فقال النبي (ﷺ) لِعُمَرَ: بِعْنِيهِ. قال: هو لك يا رَسُولَ اللَّهِ. قال: بِعْنِيهِ. فَبَاعَهُ من رسول اللَّهِ (ﷺ)، فقال النبي (ﷺ): هو لك يا عَبْدَ اللَّهِ بن عُمَرَ، تَصْنَعُ بِهِ ما شِئْتَ"[2].

ويتّضح اهتمام الآثاريّ بالاستشهاد بالحديث النّبويّ في شرحه لهذه القاعدة، حيث يقول في الهداية:

" وأقول: الفَرع الأوّل من الفروع الخمسة التي تتعلق بهذا الباب: معرفة الّذي يصلح من الضمائر للوصل وللفصل، ويكون ذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون الفعل غير ناسخ، وقد مثّلت له بقولي: (كبعنيه)، فإذا كان العامل غير ناسخ فالوصل أرجح كـ (الهاء) من: بعنيه، ونحوها ... ويجوز الفصل كقوله (ﷺ): (إِنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إِيَّاكُم)[3]، ونحو ذلك. قال بعضهم: "وكذلك إذا كان العاملُ اسمًا مصدرًا فالفصل أرجح ... ويجوز الوصل ... وعلى هذا

---

١) ينظر ورود اللفظ في أحاديث صحيحة في: صحيح البخاري، تحـ: د.مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م): ٧٣٩/٢، ٨١٠/٢، ٩٢١/٢، ٩٦٨/٢، وصحيح مسلم: ١٢٢١/٣، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٥، وصحيح ابن حبان، تحـ: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط٢، (١٤١٤هـ-١٩٩٣م): ٢٧٨/١١، ٤٠١/١١، ٤٤٨/١٤.

٢) صحيح البخاري: ٢/ ٧٤٥.

٣) قطعة من حديث، وهو بنصّه عند الذّهبيّ في كتاب الكبائر، ط١، دار الجيل، بيروت، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م): صـ١٦٨، وفي سنن أبي داود، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر– في كتاب الجهاد – باب ما يؤمر به من القيام على الدّواب والبهائم: ٢٣/٣ (...أَفَلَا تَتَّقِي اللَّهَ في هذه الْبَهِيمَةِ التي مَلَّكَكَ الله إِيَّاهَا...)، وفي مسند الإمام أحمد، مؤسّسة قرطبة، مصر: ٢٠٤/١ (... أَمَا تَتَّقِى اللَّهَ في هذه الْبَهِيمَةِ التي مَلَّكَكَهَا الله...).

فلو كان أوّل الضميرين غير أعرف وجب الفصل ... ومنه قوله عليه السّلام (وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إِيَّاكُم)، فلو كان الأوَّل مرفوعًا وجب الوصل...

والثّانية: أن يكون الفعل متعدّيًا إلى مفعولين وهما ضميران الأوّل منهما أخصّ من الثاني...

والثّالثة: أن يكون الضمير الثاني منصوبًا بكان أو بإحدى أخواتها، وإليه أشرت بقولي: (وكنته)، فأجازوا فيه (كنت إيّاه)، فمن الوصل قوله عليه الصّلاة والسّلام لعمرَ في ابن صَيَّاد[1]: (إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وإلَّا يَكُنْهُ فلا خَيْرَ لك في قتلِهِ)[2]"[3].

وتحت عنوان (مَدَّة الإنكار)، يقول الآثاريّ[4]:

بعضٌ بالهاءِ في وقفٍ يَرِدْ من كلمةٍ أو أردفهما أنْ إن تَزِدْ

فحرفُــه لينٌ بجنسٍ يقتفــي وحكمُهُ في اسمٍ وفي فعلٍ يفــي

فَقُلْ: أعمروه وقل: أزيدُنِيهْ أعــامراهْ "أجْلَيْبيْــــــبٌ إنِيَــــهْ"

---

١) عبد الله بن صيّاد، وقيل ابن صائد، كان أبوه من اليهود، لا يُدرى ممّن هو، وهو الّذي يقول بعض الناس: إنّه الدجال، وُلد على عهد رسول الله (ﷺ) أعور مختونًا، والصحيح أنّه ليس الدّجّال، لأنّه توفي بالمدينة مسلمًا، فإن كان إسلامه في حياة الرسول (ﷺ) فله صحبة، وإن أسلم بعد النبي (ﷺ) فلا صحبة له، وهو الأصح. ينظر: أسد الغابة في معرفة الصّحابة، لابن الأثير، تحـ: علي محمّد معوّض، عادل عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، بيروت: ٢٨٣/٣.

٢) ينظر: صحيح البخاري: ٤٥٤/١- باب (هَلْ يُعْرَضُ على الصَّبِيِّ الْإِسْلَامُ)، وروايته: (إن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عليه، وَإِنْ لم يَكُنْهُ فلا خَيْرَ لك في قَتْلِهِ)، وصحيح مسلم: ٢٢٤٤/٤ – كتاب الفتن وأشراط الساعة – وروايته: (إن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عليه وَإِنْ لم يَكُنْهُ فلا خَيْرَ لك في قَتْلِهِ)، والجامع الصحيح سنن الترمذي، تحـ: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ٥١٩/٤ – كتاب الفتن – وروايته: (إن يَكُ حَقًّا فَلَنْ تُسَلَّطَ عليه، وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فلا خَيْرَ لك في قَتْلِهِ).

٣) الهداية في شرح الكفاية، تحـ: الغامدي، (قسم الدّراسة): صـ١٩-٢١.

٤) ينظر: ألفيّة الآثاريّ، تحـ: د.زهير زاهد: صـ١٠٧.

فقوله في الاستشهاد (أَجْلَيْبِيْبٌ إنِيَهْ) مقتبس من الحديث النبويّ المشهور في قصة الصحابي الجليل جليبيب[1].

ثانيًا: تضمينه أبياتَ ألفيّته نصَّ الحديث كاملًا:

ومن ذلك ما ورد بألفيّته في تناوله أنواع المعارف وحديثه عن أداة التعريف، واستعمال (أم) أداة للتعريف في لغة أهل اليمن، حيث قال[2]:

وقيلَ: بَلْ بـ(أمْ) كذاكَ عندَ مَـنْ عَرّفَ بِالأداةِ مِـنْ أهْـــــلِ اليَمَـــنْ

وهيَ التي قالَ بها خيرُ البَشَرْ: " ليسَ منْ امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَـفَرْ"

فقد ضمن (الآثاريّ) البيت الثّاني قوله (ﷺ): (لَيسَ مِنْ امْبِرّ امْصِيامٌ في امْسَفَرِ)[3]، مستشهدًا به على استخدام (أم) أداةٌ للتعريفِ في لغةِ أهلِ اليمنِ[1].

---

١) "... عن أبي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ... قالوا: كانت الأَنْصَارُ إذا كان لأَحَدِهِمْ أيم لم يُزَوِّجْهَا حتى يَعْلَمَ هل للنبي(ﷺ) فيها حَاجَةٌ أَمْ لاَ، فقال رسول اللَّهِ (ﷺ) لِرَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ: زوجني ابْنَتَكَ، فقال: نِعِمَّ وَكَرَامَةٌ يا رَسُولَ اللَّهِ وَنُعْمَ عيني، فقال: إنّي لَسْتُ أُرِيدُهَا لنفسي، قال: فَلِمَنْ يا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: لِجُلَيْبِيبٍ، فقال: يا رَسُولَ اللَّهِ أُشَاوِرُ أُمَّهَا فَأَتَى أُمَّهَا فقال: رسول اللَّهِ (ﷺ) يَخْطُبُ ابْنَتَكِ، فقالت: نِعِمَّ وَنُعْمَةُ عيني، فقال: إنّه ليس يَخْطُبُهَا لِنَفْسِهِ إنّما يَخْطُبُهَا لجُلَيْبِيبٍ، فقالت: أَجُلَيْبِيبٌ إنِيهْ أَجُلَيْبِيبٌ إنِيهْ أَجُلَيْبِيبٌ إنيه، لاَ لَعَمْرُ اللَّهِ لاَ تُزَوَّجُهُ، فلما أَرَادَ أَنْ يَقُومَ ليأتي رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) لِيُخْبِرَهُ بِمَا قالت أُمُّهَا قَالَتِ الْجَارِيَةُ: من خطبني إِلَيْكُمْ فَأَخْبَرَتْهَا أُمُّهَا، فقالت: أَتَرُدُّونَ على رسول اللَّهِ (ﷺ) أَمْرَهُ ادفعوني فإنّه لم يُضَيِّعْنِى...". مسند أحمد: ٤/٢٢٤، ٤/٤٢٥، وينظر: تفسير ابن كثير، دار الفكر، بيروت، (١٤٠١هـ): ٣/٤٩٠-٤٩١، والكتاب، دار الجيل، بيروت، ط١، سنة (١٤١١هـ-١٩٩١م): ٢/٤٢٠-٤٢١، ورصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحـ: الخرّاط، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق: صـ٣١.

٢) ألفيّة الآثاريّ: صـ ٤١، وينظر: شرح كفاية الغلام في إعراب الكلام، د/طارق النجار، صـ:١٠٧.

٣) ورد الحديث بهذا اللفظ، أي بالإبدال في مسند أحمد :٥/٤٣٤، عن كعب بن عاصم الأشعريّ، طبعة المكتب الإسلاميّ، دمشق، ومجمع الزوائد للهيثمي:٣/١٦١، طبعة دار الريان للتراث ـ القاهرة ١٤٠٧هـ. وأخرجه الإمام أحمد والشّيخان وأبو داود والتّرمذيّ عن جابر بن عبد الله، وأخرجه أحمد والطبراني عن كعب بن عاصم الأشعريّ (ﷺ). ينظر: البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث ←←←

ثالثًا: إشارته للفظ الحديث في ألفيّته دون تصريح:

ومن ذلك قوله في باب التعجب، تحت عنوان (ما هو من التّعجّب ولم تُبَوِّبْ له النُّحاة)[٢]:

وكلماتٌ قلَّ من رواهـــا لله أنْتَ، ثُمَّ واهًا واهـــا

ومنهُ مَا قِيل جواباً لأبي هُريرةٍ، وهو مِنْ التعجُّبِ

فقد تحدّث الآثاريّ عن صيغ التعجب السماعيّة، والتي قال عنها: ما هو من التعجب ولم تبوب له النّحاة، وذكر منها: (لله أنت!)، واستعمال اسم فعل الأمر، نحو: (واها)، مشيرًا دون تصريح باللفظ إلى صيغة (سبحان الله!)، محيلًا ذهن السّامع إلى ورودها جوابًا من النبي (ﷺ) لأبي هريرة (رضي الله عنه) في الحديث النّبويّ الشّريف[٣].

فإنْ قيل إنَّ ما تمَّ ذكره لا يقوم دليلًا على الاحتجاج بالحديث النّبويّ الشّريف، فما سبق لا يعدو كونه استشهادًا أو تمثيلًا من الآثاريّ على القاعدة، فإنَّه يُردُّ على

←←←

الشّريف، ابن حَمْزَة الحُسَيْني(ت: ١١٢٠هـ)، تحـ: سيف الدين الكاتب، دار الكتاب العربي – بيروت: ١٧٨/٢، والكفاية في علم الرّواية: ١٨٣/١.

١) وهي لغة نُقِلت عن طيىء وعن حمير وهذيل، يقولون: (جاءني أمْ رجل)، و(رأيت أمْ غلام). قال الشّاعر:

ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بامسهم وامسلمه

يريد بالسّهم والسّلمة ... ونسب ابن هشام تلك اللّغة إلى طيء وحمير". ينظر: معاني الحروف، الرّماني: صـ٧١، مغني اللّبيب: ٧٠/١-٧١، سرّ صناعة الإعراب، لابن جنّي، تحـ: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م): ٤٢٣/١، شرح كفاية الغلام في إعراب الكلام، د/ طارق النجار: ١/ ١١٠.

٢) ينظر: ألفيّة الآثاريّ، تحـ زهير زاهد: صـ٩٢.

٣) عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) أَنَّهُ لَقِيَهُ النَّبِيُّ (ﷺ) فِي طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ جُنُبٌ فَانْسَلَّ فَذَهَبَ فَاغْتَسَلَ، فَتَفَقَّدَهُ النَّبِيُّ (ﷺ) فَلَمَّا جَاءَهُ قَالَ: أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقِيتَنِي وَأَنَا جُنُبٌ فَكَرِهْتُ أَنْ أُجَالِسَكَ حَتَّى أَغْتَسِلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): (سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ). ينظر: صحيح البخاري: ١٠٩/١، صحيح مسلم: ٢٨٢/١، صحيح ابن حبان: ٧٠/٤.

ذلك بما نُقل عنه من صريح كلامه سابقًا، وبما ورد من أمثلة تطبيقيّة تقطع باعتماده قاعدة نحويّة احتجاجًا بورودها في الحديث الشّريف، ومن ذلك ما ذكره في ألفيّته تحت عنوان "حصر الحروف المعنويّة وهي مئة حرف" حيث يقول في ألفيّته[١]:

..... **وَصِلْ أَلَمْ، عدا، خلا، حاشا بـ (ما)**

وَقِيلَ: لا تعجبُ (ما) قُلْتُ العَجَبْ وقد أتى عن الرّســـول والعـــــــربْ

وبلفظ آخر في شرحه على ألفيّته – وأراه صوابًا، فلا موضع لكلمة (تعجب)، والصحيح (تصحب)–، يقول الآثاري:

" ثم قلت:

والخُلْفُ في حَاشَـــــا إذا قِيسَ على عَـــدَا، خلا، بـ "ما" فَبَعْضٌ قَلّـــلا

وقيل: لا تَصْحَبُ "ما" قُلْتُ العَجَبْ وَقَدْ أتَى عَنِ الرَّسُوْلِ وَالْعَرَبْ"[٢].

فالآثاريّ هنا يخالف ما ذهب إليه ابن مالك[٣] من أنَّ (حاشا) تستعمل استعمال (خلا) إلّا أنَّها لا توصل بـ (ما)، وقد ورد ذلك عن ابن مالك في قوله في ألفيّته[٤]:

وكخلا حاشا ولا تصحب (ما) وقيل حاش وحشا واحفظهما

يقول الآثاريّ في شرحه ما ذكره في ألفيّته:

" ... هذان البيتان فيهما ما دخلتْ عليه (ما) صلةً له، وهو متردّد بين الفعليّة والحرفيّة، وهي ثلاث كلمات: عدا، وخلا، وحاشا، وقد عدَّها النّحويّون أحرفًا في جملة حروف الجرّ، وأفعالًا في جملة أفعال الاستثناء..." [٥].

---

١) ألفيّة الآثاريّ، تحـ زهير زاهد: صـ٦٤.

٢) الهداية في شرح الكفاية، تحـ: ليث محمّد لال: صـ١٢٠.

٣) ذهب شراح الألفيّة ومنهم ابن عقيل إلى أنَّ هذا الّذي ذكره ابن مالك هو الكثير، وأنّه قد تصحبها (ما) قليلًا، مستشهدًا بقول الرّسول (ﷺ): "أسامة أحبّ النّاس إليّ ما حاشا فاطمة"، موردًا شواهد من الشّعر على استخدامها مع (ما). ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/٢٣٩-٢٤٠.

٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/٢٣٨.

٥) الهداية في شرح الكفاية، ليث لال: صـ ١٢٠.

ثم استعرض الآثاريّ الخلاف بين النّحويّين في اتصال (ما) بـ (حاشا) وأدلتهم، مبتدئًا بالقائلين بالجواز مع القلّة، ومن ذلك قوله:

" لكن اتّصال "ما" بـ"عدا" و"خلا" باتّفاق منهم، وبـ "حاشا" باختلاف بينهم في ذلك، فذهبت طائفة منهم إلى جواز ذلك، لكن على قلّة، ومنهم: ابن مالك في التّسهيل[١]، ولفظه: (وربما قيل: ما حاشا). ومن ذلك قوله في شرح التّسهيل: وأجاز الفرّاء نصب المستثنى بـ (حاشا) وخفضه... وقال بعض المتعصّبين أيضًا: لو كانت (حاشا) فعلاً لجاز أن توصل بها (ما) كما وُصلت بـ (خلا) و (عدا). وهذا غير لازم، فإنَّ من أفعال هذا الباب: (ليس)، و (لا يكون)، ولم توصل (ما) بهما على أنَّه قد قيل: (ما حاشا) في مسند[٢] أبي أميّة الطرسوسيّ[٣] عن ابن عمر – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله (ﷺ): (أسامة أحبّ النّاس إليّ ما حاشا فاطمة)[٤]. انتهى كلامه.... وإلى هذا المذهب أشرت بقولي:

والخُلْفُ في حَاشَـــا إذا قِيسَ على عَـــدَا، خلا، بـ "ما" فَبَعْضٌ قَلّـــلا"[٥].

ثمّ ذكر الآثاريّ رأي القائلين بعدم جواز اتصال (ما) بـ (حاشا)، مسلطًا الضوء على ابن مالك، ورادًا ما ذهب إليه، وذلك في قوله:

---

١) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحـ: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنّشر، القاهرة، (١٣٨٧هـ): صـ١٠٦.

٢) مسند عبد الله بن عمر، لأبي أميّة محمّد بن إبراهيم الطرسوسيّ، تحـ: أحمد راتب عرموس، دار النفائس، بيروت، (١٤٠٣هـ): صـ٣٧.

٣) هو: محمّد بن إبراهيم بن مسلم البغداديّ، ثمّ الطرسوسيّ، أبو أميّة، محدّث، حافظ، ولد في حدود ١٨٠هـ، وتوفي ٢٧٣هـ، وقيل: ٢٧٨هـ، من آثاره: المسند. ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبيّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، (١٤١٩هـ): ٩١/١٣، شذرات الذهب: ١٦٤/٢، معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، (١٤١٤هـ): ٤٠/٣.

٤) شرح التّسهيل، لابن مالك، تحـ: د.عبد الرّحمن السيد، د.محمّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنّشر، ط١، القاهرة، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م): ٣٠٧/٢.

٥) الهداية في شرح الكفاية، ليث لال: صـ١٢٠.

"وذهبت طائفة أخرى إلى عدم الجواز، ومنهم ابن مالك أيضًا في (الكافية)[١]، وفي (الخلاصة)[٢]، ولفظه في الأرجوزتين:

وكـ (خلا) (حاشا) ولا تصحب ما .....

وهذا اضطّراب من الشيخ في جواز استعمالها، وفي منع دخول (ما) عليها بصريح اللفظ، ومن ذلك قوله في شرح الكافية الشافية: وفي قولي: كـ (خلا) (حاشا) إشعار بأنَّها حرف إذا جرّت، وفعلٌ إذا نصبت، ولا يتقدّمها (ما)، فيقال: (ما حاشا زيدًا)، كما يقال: (ما خلا زيدً)[٣]. انتهى كلامه.

وهذا ليس بجيّد؛ لما فيه من المناقضة، وعدم التحقيق، وإلى هذا المذهب الثاني أشرت بقولي: وقيل: لا تصحب ما"[٤].

ويخلُص الآثاريّ إلى القول بالجواز مستندًا في ذلك إلى القياس والسّماع بما ورد من الحديث الشّريف والشعر الفصيح، فيقول:

" والّذي ينبغي: جواز استعمالها موصولة بـ (ما) ومجرّدة عنها أيضًا قياسًا على أختيها (عدا) و(خلا)، عملًا بما ورد في الحديث الشّريف، فقد جاء في مسند ابن عمر – رضي الله عنهما – لأبي أميّة الطّرسوسيّ: أنَّ رسول الله (ﷺ) قال: (أحبّ النّاس إليّ أسامة بن زيد ما حاشا فاطمة)، وبما جاء من الشّعر العربيّ، كقول الشّاعر[٥]:

---

١) ينظر: شرح الكافية الشّافية، لابن مالك، تحـ: د.عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة: ٧٢٣/٢.

٢) ألفيّة ابن مالك، دار الكتب العلميّة، بيروت، (١٤٠٥هـ): صـ٢٩.

٣) ينظر: شرح الكافية الشّافية: ٧٢٣/٢-٧٢٤.

٤) الهداية في شرح الكفاية، ليث لال صـ١٢١.

٥) البيت من الوافر، وهو للأخطل في المقاصد النّحويّة: ١٣٦/٣، شرح شواهد المغني، للسّيوطيّ، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ: ٣٦٨/١، خزانة الأدب: ٣٨٧/٣، الدرر اللّوامع على همع ←←←

رأيت النّاس ما حاشا قريشًا فإنّا نحن أفضلهم فِعالا"[١].

ثمّ يبين الآثاريّ منهجه في اعتماد الحديث الشّريف مصدرًا للاحتجاج النّحوّي ما **دام قد تحقّقت فيه شروط الصّحة**، ويتّضح هذا في قوله:

"وهذا الحديث خرّجه الإمام أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة[٢] في تاريخه[٣]، فقال: حدّثنا أبو سلمة ... عن ابن عمر – رضي الله عنهما – أنَّ رسول الله (ﷺ) قال، الحديثَ، وخرّجه أبو عمر بن عبد البرّ في كتابه (الاستيعاب)[٤] من طريق ابن أبي خيثمة في التّاريخ، وأبو سلمة هذا: موسى بن إسماعيل البصريّ، الثقة المأمون، وأمّا البيت فمشهور، أشهر من: (قفا نبك). ومذكور في كتب العربيّة، تستشهد به النّحاة على جواز الاستثناء بـ (ما حاشا).

→→→

الهوامع، للشنقيطي، تحـ: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت، ط١، (١٩٨١م): ١٨٠/٣، وبلا نسبة في الجنى الدّاني في حروف المعاني، المراديّ، تحـ: فخر الدّين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (١٤٠٣هـ): صـ٥٦٥، مغني اللبيب: صـ١٦٤، شرح ابن عقيل: ٢٤٠/٢، شرح الأشموني، تحـ: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مكتبة النّهضة المصريّة، القاهرة، (١٩٥٥م): ٢٣٩/١، همع الهوامع: ٢١٣/٢. والشّاهد فيه: قوله: (ما حاشا قريشًا) حيث أدخل (ما) المصدريّة على (حاشا).

١) الهداية في شرح الكفاية، ليث لال صـ١٢١.

٢) هو: أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب بن شداد النسائيّ الأصل البغداديّ، أبو بكر، محدّث، مؤرّخ، راوية للأدب، ولد ١٨٥هـ، وتوفي ٢٧٩هـ، وفي رواية ٢٩٧هـ، من مؤلفاته: التّاريخ على طريقة المحدثين، أخبار الشعراء، كتاب الإعراب. ينظر: معجم الأدباء: ٣٥/٣، شذرات الذهب: ١٧٤/٢، معجم المؤلفين: ١٤٢/١.

٣) تمّ طبعه تحت عنوان (أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة)، تحـ: إسماعيل حسن حسين، دار الوطن، الرياض، ط١، ولا يُوجد هذا الحديث في الجزء المطبوع، وقد يكون مرجع ذلك إلى فقدان جلّ أجزاء هذا الكتاب، وقد قال المحقق: يعتبر كلّ كتاب التّاريخ الكبير لابن أبي خيمة في حكم المفقود.

٤) ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحـ:علي محمّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، (١٤١٢هـ): ٧٦/١

وإذا كان الحديث ليس بموضوع، والبيت ليس بمصنوع، فكيف ينبغي أن يقال بمنع دخول (ما) عليها"[١].

ويوضّح الآثاريّ أنَّ ما ذهب إليه ابن مالك من القول بالمنع لم يكن نابعًا من اجتهاده، فقد كان في رأيه تابعًا للجوهريّ، كما أنَّ الجوهري في ذلك تابعٌ لرأي سيبويه القاضي بالمنع[٢].

وينقل الآثاريّ قول سيبويه في المسألة فيقول:

وأمَّا سيبويه فإنَّه قال: " وأما (حاشا) فليس باسم ولكنّه حرف يجرّ ما بعده، كما تجر (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: (ما أتاني القوم خلا عبد الله)، فيجعل (خلا) بمنزلة (حاشا) فإذا قلت (ما خلا) فليس فيه إلا النصب[٣]، وأما قولك: (أتوني ما حاشا زيدًا)، لم يكن كلامًا"[٤]. انتهى كلامه"[٥].

ثمّ يردّ الآثاريّ كلام سيبويه بقوله:

" وفيما قاله نظر؛ لما ورد من ذلك في الحديث، وفي الشّعر أيضًا، كما قد علمت؛ ولهذا قال أبو سعيد السّيرافي[٦]: وأكثر النّاس يخالف سيبويه فيها، وهم مع

---

١) الهداية في شرح الكفاية، ليث لال صـ١٢٢.

٢) ينظر: السّابق نفسه: صـ١٢٢، وكتاب سيبويه: ٣٤٩/٢-٣٥٠، والصحاح، الجوهريّ، تحـ: أحمد عبد العزيز عطار، ١٤٠٢هـ: ٢٣١٤/٦-٢٣١٥

٣) ترك هنا ما يلي: "لأنّ (ما) اسم ولا تكون صلتها إلا الفعل هاهنا، وهي (ما) التي في قولك: أفعل ما فعلت، ألا ترى أنك لو قلت". كتاب سيبويه: ٣٥٠/٢.

٤) السّابق نفسه: ٣٤٩/٢-٣٥٠.

٥) الهداية في شرح الكفاية، ليث لال: صـ ١٢٣.

٦) هو: الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافيّ، أبو سعيد، عالم مشارك في النّحو، والفقه، واللّغة، والحديث، وغيرها، ولد بسيراف من أرض فارس٢٨٤هـ، وورد إلى بغداد فتولى القضاء، وتوفي بها ٣٦٨هـ. من تصانيفه: (شرح كتاب سيبويه)، و(أخبار النّحويين البصريين)، و(شرح مقصورة ابن دريد). ينظر: معجم الأدباء: ١٤٥/٨، والبغية: ٥٠٧/١، معجم المؤلفين: ٥٦٠/١.

خلافهم سيبويه مختلفون فيها[١]. انتهى كلامه"[٢].

ويعلّق الآثاريّ على رأي سيبويه والمانعين مستنكرًا مذهبهم في عدم الاحتجاج بالحديث النّبويّ في التقعيد النحويّ، فيقول:

" يا سبحان الله! والنّحاة من عادتهم – إذا أرادوا إقامة الحجّة في بعض المواضع – أنَّهم يستشهدون حتى ولو بقول امرأة تُرَقِّصُ ولدَها، أو بقول عبد من عبيد العرب، أو بقول عربيّ ضعيف، أو بقول السموءل بن عاديا[٣]، أو بقول الأخطل، وهما هما، فكيف يمنعون من دخول (ما) على (حاشا)، وقد جاء عن النّبي(ﷺ)، وعن العرب العرباء! إنَّ هذا لشيٌ عُجاب! وإلى ذلك أشرت بقولي:

وقيل: لا تصحب (ما) قلت العجب وقد أتى عن الرّسول والعرب"[٤].

ويستطرد الآثاريّ في معارضته وتعجّبه من ابن مالك والمانعين[٥]، ثمَّ يقطع في المسألة بردّ قول المانعين بالاستناد إلى الحديث النبويّ الذي يمثّل الاستقراء، وإلى القياس، فيقول:

" وبالجملة فهذا القول مردودٌ من وجهين: أحدهما: الاستقراء، والثّاني: القياس، أمّا بالاستقراء فكما تقدّم بيانه في الحديث، والبيت، وأمَّا بالقياس فقد ثبت أنَّ لـ (حاشا) أختين، وهما: عدا، وخلا، وثبت أنَّهما من أدوات الاستثناء، وثبت أنَّهما من أدوات

---

١) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السّيرافيّ، مخطوطة دار الكتب المصريّة، برقم ١٣٧ نحو: ٣/ل ١٢٩/ب.

٢) الهداية في شرح الكفاية، ليث لال: صـ١٢٣.

٣) هو: السموأل بن غريض بن عادياء الأزدي الغسّاني شاعر، جاهليّ، حكيم، من سكان خيبر، توفي نحو ٦٥ ق هـ. من آثاره: ديوان شعر. ينظر: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، الدار التونسية للنّشر، بيروت، ١٩٨٣م: ١٠٨/٢٢، ومعاهد التنصيص لعبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحـ: محمد محي الدّين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٣٦٧هـ: ٣٨٨/١، ومعجم المؤلفين: ٨٠٠/١.

٤) الهداية في شرح الكفاية، ليث لال: صـ١٢٣.

٥) ينظر: السّابق نفسه: صـ١٢٣-١٢٤.

الجرّ، وثبت أنَّهما تارةً يُستعملان في الفعليّة، وتارةً يُستعملان في الحرفيّة، فحيث نصبا فهما فعلان، وحيث جرّا فهما حرفان، وثبت أنَّهما إذا كانا حرفين فلا تصحبهما (ما)، وإذا كان فعلين تصحبهما (ما)، و (حاشا) مقيسة عليهما في جميع ذلك كلّه، كما هو معلوم في بابي الجرّ والاستثناء، فما وجه اختصاصهما بدخول (ما) عليهما دون (حاشا) خصوصًا، وقد شهد بذلك شاهدان عدلان، وهما: الحديث النّبويّ، والشعر العربيّ، كما قد علمت. وعلى هذا فكيف ينبغي لقائل من بعد ذلك أن يمنع من دخول (ما) عليها، هذا فيه ما فيه؛ لأنَّه تحكُّم لا دليل عليه، وتخصيص من غير مخصص. والله أعلم"[1].

١) الهداية في شرح الكفاية، ليث لال صـ ١٢٤.

الخاتمة والنتائج:

هذا، وقد بان لنا من خلال التطواف في آراء النّحاة حول الاحتجاج بالحديث الشريف في قضايا النّحو العربيّ ومسائله ومناقشة هذه الآراء والرّدود عليها، وتوضيح موقف العلّامة الآثاريّ منها، النتائج التالية:

١- أنَّ الاحتجاج بالحديث الشّريف هو الّذي ينبغي التعويل عليه، والمصير إليه، فالحديث الشّريف هو أحد مصادر السّماع المحتجّ بها أساسًا ومحورًا للاستدلالات النّحويّة الأخرى، وهو في ذلك أجدر من الأشعار والأخبار الّتي لا تلبث أن يطوّقها الشكّ إذا وُزنت بموازين فنّ الحديث العلميّة الدقيقة.

٢- أنَّ قبول الاستشهاد بالحديث أو ردّه يجب أن يبنى على تخريجه، ودراسة أسانيده، وتتبع ألفاظه ورواياته، والتوثّق من جريانه على منهج أهل الصنعة الحديثيّة.

٣- أنَّ نسبة المنع على الإطلاق إلى بعض من نُقل عنهم ذلك فيها نظر، كما أنَّ وجهة النظر بالمنع كانت بعيدًا عن النيل من فصاحة خير البشر(ﷺ)، فقد وقع في الظنّ منهم عدم التوثّق بنسبة اللّفظ إلى المصطفى(ﷺ).

٤- أنَّه قد وجّهت انتقادات للآثاريّ وألفيّته، أثّرت بطبيعة الحال – إضافة إلى عوامل أخرى – في إحداث أثرٍ في الباحثين والدّارسين، فأوجست قلوبهم خيفة منه ومن سيرته؛ فانصرفوا عنه وعن كتبه، لكن ما لاقته ألفيّته من حفاوةٍ من العلماء وثناءٍ عليها وعلى ناظمها، وما عرضناه من ردود يفنّد هذه الانتقادات، ويحفّز للتوجّه إلى هذه الألفيّة بالشرح والدّراسة والتحليل لتأخذ وصاحبها المكان اللائق بهما.

٥- أنَّ الآثاريّ يعدُّ من العلماء الدّاعمين للاحتجاج بالحديث الشّريف والمعتمدين عليه مصدراً ثانياً من مصادر السّماع في التقعيد النَّحويّ، فقد اعتنى عناية كاملة بالاحتجاج والاستشهاد به، ويبدو هذا واضحًا في ألفيّته (كفاية الغلام) وشرحه عليها (الهداية في شرح الكفاية).

٦- أنَّ ممّا يؤكّد تعضيد الآثاريّ الاحتجاج بالحديث النبويّ في التقعيد النّحويّ أنَّ موقفه من الحديث لا يعدّ محض استشهاد أو تمثيل به على القاعدة، ويعضّد ذلك ما نُقل عنه من صريح كلامه سابقًا، وما ورد من أمثلة تطبيقيّة تقطع باعتماده قاعدة نحويّة احتجاجًا بورودها في الحديث الشّريف.

٧- يبدو تأثّر الآثاري واضحًا بالإمام أبي الحسن طاهر بنُ بابشاذ في اعتماد الحديث الشّريف مصدرًا لاستنباط النّحو العربيّ، وقد حمله موقفه من الاحتجاج بالحديث في النّحو على مخالفة ما نقل عن أئمّة النّحو في مسائل نحويّة، وعلى رأسهم شيخ النّحاة وإمامهم سيبويه.

وعليه، فإنَّ على الباحثين والدّارسين والمتخصّصين في اللّغة العربيّة أن يولّوا وجوههم قبل الحديث النّبوي الشريف الجاري على القواعد الحديثيّة، والإفادة من مادّته الخصبة ونبعه الفيَّاض ومَيدانه الواسِع البِكر فِي الدّراسات النّحويّة بإيضاح مدى أثره في تقرير قاعدة جديدة في النّحو العربيّ، أو الاستدراك به على قاعدة سابقة، أو تعضيد مسائله بشواهد منه، ومن ثمّ دراسة تلك الشّواهد دراسة متخصّصة تخدم العلم وتفيد الباحثين وتثري المكتبة العربيّة.

كما ينبغي عليهم النظر إلى مصنّفات وجهود العلماء ممّن غمرتهم الأيّام وقلّ حظّهم من الشهرة والذيوع لعلّهم يجدوا في ما تركوه من علمٍ وما خلفوه من فنون وآداب ما يكون إضافةً وثراءً للدّراسات النّحويّة، وخدمةً للّغة الدّين، وأخذًا بالعقول إلى حقول جديدة من المعارف والفكر القويم.

المراجع:

القرآن الكريم

١- أبو القاسم السّهيليّ ومذهبه النّحويّ، للدكتور محمّد إبراهيم البنّا، دار البيان العربيّ، ط١، جدة، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٢- أبو حيّان النّحويّ، د.خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النّهضة، بغداد، ط١،(١٣٨٥هـ-١٩٦٦م).

٣- إتحاف الأمجاد في ما يصحّ به الاستشهاد، للسيد محمود شكري الألوسيّ (ت:١٣٤٢هـ)، تحـ: عدنان عبد الرّحمن، مطبعة الإرشاد، الكتاب السادس والأربعون، بغداد، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

٤- أخبار النّحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافيّ، تحـ: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، طـ: مصطفى البابي الحلبي، (١٣٧٣هـ-١٩٦٦م).

٥- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي، تحـ: د.رجب عثمان محمد، مراجعة: د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١،(١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

٦- الاستذكار، لابن عبد البر النّمريّ القرطبيّ، (ت:٤٦٣هـ)، تحـ: سالم محمّد عطا، محمّد علي معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، (٢٠٠٠م).

٧- الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف عند ابن عقيل، دراسة وصفيّة تحليليّة، رسالة ماجستير في النّحو والصرف، إعداد محمّد حسن العطار، كليّة الآداب- الجامعة الإسلاميّة - غزّة، (١٤٣٤هـ-٢٠١٤م).

٨- الاستشهاد بالحديث النّبويّ لحلّ المسائل النّحويّة من خلال كتاب "إرشاد السّالك إلى حلّ ألفيّة ابن مالك" لأبي إسحاق إبراهيم بن محمّد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ابن ابن القيّم)، دراسة نحويّة وصفيّة إحصائيّة، بحث مقدّم لنيل درجة الدكتوراه في اللّغة العربيّة، كليّة اللّغات، كليّة الدّراسات العليا والبحث العلميّ، جامعة السّودان للعلوم والتكنولوجيا، (١٤٣٧هـ-٢٠١٦م).

٩- الاستشهاد بالحديث في اللّغة، محمّد الخضر حسين، مجلّة مجمع اللغة العربيّة،ج٣، ١٩٣٦، المطبعة الأميريّة ببولاق، ١٠٣٧م.

١٠- الاستشهاد بالحديث في المسائل النّحويّة (دراسة نظريّة تطبيقيّة) من خلال تخريج الأحاديث والآثار في شرح التّسهيل لابن مالك، تأليف: ياسر بن عبد الله بن محمّد الطريقي، دار كنوز إشبيليا، الرّياض، السّعوديّة، ط١، (١٤٣٣هـ-٢٠١٢م).

١١- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحـ: علي محمّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، (١٤١٢هـ).

١٢- أسد الغابة في معرفة الصّحابة، لابن الأثير، تحـ: علي محمّد معوّض، عادل عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، بيروت.

١٣- أصول الحديث (علومه ومصطلحه) للدكتور محمّد عجاج الخطيب، ط٣، دار الفكر،(١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).

١٤- إعراب القرآن، أبو جعفر النّحّاس، تحـ: د.زهير زاهد، مطبعة العاني، بغداد، (١٩٧٧-١٩٨٠).

١٥- الأعلام، للزركليّ، دار العلم للملايين، بيروت، سنة (١٩٨٩م).

١٦- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، الدار التونسية للنّشر، بيروت، ١٩٨٣م.

١٧- الاقتراح في أصول النّحو، جلال الدّين السّيوطيّ، تحـ: عبد الحكيم عطيّة، دار البيروني، ط٢، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

١٨- ألفية الآثاريّ دراسة مقارنة بألفية ابن مالك، د/ طارق محمود محمد، دراسة دكتوراة ـ كلية العلوم . القاهرة ١٩٩٩م.

١٩- ألفيّة الآثاريّ، كفاية الغُلام في إعراب الكلام، صنعه زين الدّين شعبان بن محمّد القرشيّ الآثاريّ، (٧٦٥هـ-٨٢٨هـ)، تحـ: د.زهير زاهد، الأستاذ هلال ناجي، مكتبة النّهضة العربيّة، عالم الكتب، بيروت، ط١، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

٢٠- إنباء الغمر بأنباء العمر، ابن حجر العسقلانيّ، تحـ: د.حسن حبشي، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة.

٢١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، لأبي البركات الأنباري، تحـ: محمّد محي الدّين عبد الحميد، ط٣، مطبعة السّعادة، طبعة أخرى: دار الفكر، دمشق.

٢٢- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لابن هشام الأنصاريّ، تحـ: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

٢٣- البحث اللّغويّ عند العرب مع دراسة لقضيّة التّأثير والتّأثّر، للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط٦، القاهرة، (١٩٨٨م).

٢٤- بحوث في النّقد التّراثيّ، لهلال ناجي، دار الغرب، بيروت، (١٩٩٤م).

٢٥- بناء الجملة في الحديث النّبويّ الشّريف في الصّحيحين، تأليف د.عودة خليل أبو عودة، دار البشير، ط١، (١٤١١هـ-١٩٩١م).

٢٦- البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، برهان الدين ابن حَمْزَة الحُسَيْني (ت: ١١٢٠هـ)، تحـ: سيف الدين الكاتب، دار الكتاب العربي- بيروت.

٢٧- تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة الدينوريّ، المكتب الإسلاميّ، مؤسّسة الإشراق، ط٢، (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

٢٨- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، لأبي حيّان الأندلسيّ، تحـ: أ.د/حسن هنداوي، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، دار القلم، دمشق، ط١،(١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).

٢٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحـ: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنّشر، القاهرة، (١٣٨٧هـ).

٣٠- التصريح على التوضيح: للشيخ خالد الأزهري، ط/ دار إحياء الكتب العربية. القاهرة.

٣١- تفسير ابن كثير، (ت:٧٧٤هـ)، دار الفكر، بيروت، (١٤٠١هـ).

٣٢- تفسير القرطبيّ، دار الشعب، القاهرة.

٣٣- الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحـ: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٤- الجنى الدّاني في حروف المعاني، المراديّ، تحـ: فخر الدّين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (١٤٠٣هـ).

٣٥- الحديث النّبويّ الشّريف وأثره في الدّراسات اللّغويّة والنّحويّة، د.محمد ضاري حمادي، مؤسّسة المطبوعات العربيّة، ط١، بيروت، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

٣٦- الحديث النّبويّ في النّحو العربيّ، دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النّحو العربيّ، ودراسة نحويّة للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفيّة ابن مالك، تأليف د.محمود فجال، ط/أضواء السّلف، الرّياض، ط٢، (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

٣٧- خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، البغداديّ، تحـ: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

٣٨- الدّرّ الكمين بذيل العقد الثّمين في تاريخ البلد الأمين، عمر بن فهد الهاشمي المكي، تحـ: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر- بيروت، (١٤٢١-٢٠٠٠).

٣٩- الدّراسات النّحويّة واللّغويّة عند الزّمخشريّ، د.فاضل صالح السّامرائيّ، دار عمار، عمّان، ط١، (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

٤٠- الدرر اللّوامع على همع الهوامع، للشنقيطي، تحـ: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت، ط١، (١٩٨١م).

٤١- ديوان جميل بثينة، جمع، وتحقيق: إميل يعقوب، ط / دار الكتاب العربي- بيروت- ط١، (١٩٩٢م).

٤٢- الرّسالة، للإمام الشّافعيّ، تحـ: أحمد شاكر، مكتبة الحلبيّ، ط١، مصر، (١٣٥٨هـ-١٩٤٠م).

٤٣- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد الرزّاق المالقي، تحـ: الخرّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق.

٤٤- سرّ صناعة الإعراب، لابن جنّي، تحـ: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٤٥- سنن أبي داود، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٤٦- سير أعلام النبلاء، للذهبيّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، (١٤١٩هـ).
٤٧- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النّحو العربيّ. دراسة لدحض شبهات مانعي الاحتجاج بالحديث لقواعد النّحو ودراسة نحويّة للأحاديث الواردة في شرح الكافية للرّضي، تأليف: د.محمود فجال، ط/ أضواء السّلف.
٤٨- شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبليّ، بيروت، دار التّراث العربيّ.
٤٩- شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحـ: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
٥٠- شرح الأشموني، تحـ: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مكتبة النّهضة المصريّة، القاهرة، (١٩٥٥م).
٥١- شرح التّسهيل، لابن مالك، تحـ: د.عبد الرّحمن السيد، د.محمّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنّشر، ط١، القاهرة، سنة (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
٥٢- شرح السّنّة، البغويّ (ت: ٥١٦هـ)، تحـ: شعيب الأرنؤوط، محمّد زهير الشّاويش، المكتب الإسلاميّ، ط٢، بيروت، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
٥٣- شرح الكافية الشّافية، لابن مالك، تحـ: د.عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، طبعة أخرى: دار المأمون للتّراث، ط١، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
٥٤- شرح المقدّمة المحسّبة لابن بابشاذ، تحـ: خالد عبد الكريم، الكويت، ط١، (١٩٧٦م).
٥٥- شرح جمل الزجاجي، لابن بابشاذ. مخطوطات في مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض، رقم الحفظ: ٢٦٨٤، ونسخة أخرى مصوّرة عن النّسخة المحفوظة في دار الكتب الظّاهريّة، برقم (١٦٨٧).
٥٦- شرح شواهد المغني، للسّيوطيّ، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ.
٥٧- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السّيرافيّ، مخطوطة دار الكتب المصريّة، برقم ١٣٧ نحو.
٥٨- شرح كفاية الغلام في إعراب الكلام (ألفيّة الآثاريّ) صنعة زين الدّين شعبان بن محمّد القرشيّ الآثاريّ (٧٦٥-٨٢٨هـ)، شرح وتعليق د.طارق النّجار، كليّة التربية، جامعة عين شمس.

٥٩- الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهريّ، تحـ: أحمد عبد العزيز عطار، ١٤٠٢هـ.
٦٠- صحيح ابن حبان، تحـ: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط٢، (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
٦١- صحيح البخاريّ، تحـ: د.مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
٦٢- صحيح مسلم، تحـ: محمّد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت.
٦٣- الصّواعق المرسلة، لأبي عبد الله شمس الدّين الزرعيّ الدمشقيّ (٦٩١هـ-٧٥١هـ)، تحـ: د. علي بن محمّد الدّخيل الله، دار العاصمة، الرّياض، ط٣، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
٦٤- الضّوء اللّامع لأهل القرن التّاسع، السّخاويّ، منشورات دار مكتبة الحياة في بيروت.
٦٥- غريب الحديث، للإمام سليمان بن حمد الخطابيّ البستيّ (ت: ٣٨٨هـ)، تحـ: عبد الرّحمن إبراهيم العزباويّ، دار الفكر، ط١٧، دمشق، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
٦٦- في أصول النّحو، سعيد الأفغانيّ، المكتب الإسلاميّ، (١٤٠٧هـ).
٦٧- فيض نشر الانشراح من رَوض طيّ الاقتراح، لابن الطيّب الفاسيّ (١١١٠هـ-١١٧٠م)، تحـ: أ.د.محمّد يوسف فجّال، دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التّراث، الإمارات العربيّة المتّحدة، ط٢، (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).
٦٨- قضايا الاستشهاد بالحديث في النّحو وشواهده في المغني، د.سهير محمّد خليفة، مطبعة السّعادة، ط١، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
٦٩- القلادة الجوهريّة في شرح الحلاوة السّكّريّة، تحـ: د.محمّد السّعيد عبد الله عامر، مجلّة المورد، المجلّد التّاسع، العدد الرّابع.
٧٠- الكبائر، لشمس الدّين الذّهبيّ، ط١، دار الجيل، بيروت، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
٧١- الكتاب، سيبويه، تحـ: عبد السّلام محمّد هارون، دار القلم، (١٩٦٦-١٩٧٧م)، طبعة أخرى، دار الجيل، بيروت، ط١، (١٤١١هـ-١٩٩١م).
٧٢- الكفاية في علم الرّواية، لأبي بكر البغداديّ، تحـ: أبو عبد الله السورقيّ، إبراهيم حمدي المدنيّ، المكتبة العلميّة، المدينة المنوّرة.

٧٣- لاميّة في النّحو نظمها شعبان الآثاريّ، وحقّقها أ.هلال ناجي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة، ط١، (١٩٩٩م).

٧٤- اللّمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشّيرازيّ (ت: ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلميّة، ط٢، (٢٠٠٣م-١٤٢٤هـ).

٧٥- مجمع الزوائد للهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، (١٤٠٢هـ)، طبعة أخرى: طبعة دار الريان للتراث ـ القاهرة ١٤٠٧هـ.

٧٦- مسند أحمد بن حنبل، مؤسّسة قرطبة، مصر.

٧٧- مسند عبد الله بن عمر، لأبي أميّة الطرسوسيّ، تحـ: أحمد راتب عرموس، دار النفائس، بيروت، (١٤٠٣هـ).

٧٨- معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللّغة والنّحو، د.السيد الشرقاويّ، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة، (١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

٧٩- معاهد التنصيص لعبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحـ: محمد محي الدّين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٣٦٧هـ.

٨٠- معجم المؤلّفين، محمّد رضا كحالة، دمشق، طبعة أخرى: مؤسّسة الرّسالة، بيروت، (١٤١٤هـ).

٨١- معجم شواهد العربية، عبد السّلام هارون، ط١، القاهرة، (١٩٧٢م).

٨٢- مغني اللّبيب، ابن هشام الأنصاريّ، تحـ: د.مازن المبارك، محمّد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، (١٩٨٥م).

٨٣- المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفية: للعيني، مطبوع مع خزانة الأدب ـ دار صادر.

٨٤- مقدمة ابن الصلاح، الإمام أبو عمرو تقي الدين ابن الصلاح (٥٧٧هـ-٦٤٣هـ)، تحـ: نور الدين عتر، دار الفكر، (١٤٠٦-١٩٨٦).

٨٥- من التراث ألفية الآثاريّ كفاية الغلام في إعراب الكلام لزين الدين شعبان الآثاريّ، تحـ: محمد السعيد عبدالله عامر، ط١، (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

٨٦- المنظومات النّحويّة وأثرها في تعليم النحو، د.حسان بن عبدالله بن محمد الغنيمان.

٨٧- موسيقى الشّعر، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط٢، (١٩٥٢م).
٨٨- موطأ الإمام مالك، تحـ: بشار عوّاد معروف، محمود خليل، مؤسّسة الرّسالة، (١٤١٢هـ).
٨٩- موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د.خديجة الحديثي، دار الرّشيد للنشر، العراق، (١٩٨١م).
٩٠- النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردى، تحـ: د.إبراهيم علي طرخان، الهيئة المصريّة العامة للتأليف والنشر، (١٣٩١هـ-١٩٧١م).
٩١- النّهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحـ: صلاح بن محمّد بن عويضة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، (١٤١٨هـ): ٨/١.
٩٢- الهداية في شرح الكفاية لزين الدّين شعبان الآثاريّ من أول السّفر الأوّل إلى أقسام المعارف: دراسة وتحقيق: عبد الله بن عبد الرّحمن بن سعد العيّاف، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، السّعوديّة، (١٩٩٨م).
٩٣- الهداية في شرح الكفاية لشعبان الآثاريّ من بداية الاسم المضمر إلى نهاية إعراب الفعل الصّحيح، تحـ: سعيد بن علي بن عبدان الغامديّ، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى- السّعوديّة.
٩٤- الهداية في شرح الكفاية لشعبان الآثاريّ، من أوّل الإعراب والبناء إلى نهاية المنسوب، تحـ: عبد الرّحمن بن زايد الشعشاعيّ البيشيّ، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، السّعوديّة، (١٤٢٠هـ).
٩٥- الهداية في شرح الكفاية، لزين الدّين شعبان بن محمّد الآثاريّ، (٧٦٩-٨٢٨هـ)، من بداية الفصل الثّالث: الحرف إلى نهاية ألف القطع وألف الوصل، تحقيق ودراسة، رسالة دكتوراه، إعداد ليث محمّد لال محمّد، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، (١٤٢٢هـ).
٩٦- هديّة العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، مكتبة المثنى، بغداد، (١٩٥٥م).
٩٧- همع الهوامع: للسيوطي، تحـ: عبد الحميد هنداوي، ط/ المكتبة التوفيقية . مصر.

البحوث:

١- ما لا ينصرف في ألفيات النحو الثلاث الدرة الألفية لابن معط والخلاصة لابن مالك وكفاية الغلام للآثاري،(بحث)، د/ محمد السعيد عبدالله عامر.

٢- مجلّة الرّسالة الإسلاميّة، العدد ١١٠، محرّم ١٣٩٨هـ، إصدار وزارة الأوقاف العراقيّة.

٣- مجلّة المورد، المجلد الثّامن، العدد الثّاني، بغداد، سنة (١٩٧٩م).

المقالات:

١- منهج الشّاطبيّ في الاستشهاد بالحديث في النّحو من خلال شرحه لألفيّة ابن مالك، المسمّى: المقاصد الشّافية في شرح الخُلاصة الكافية، تأليف د. نجيب بن محفوظ بن كرامة الزّبيديّ، كليّة التربيّة، سيئون، جامعة حضرموت، مجلّة جامعة أم درمان الإسلاميّة- كليّة اللغة العربيّة، العدد الثّامن (١٤٣٧هـ-٢٠١٦م).

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص البحث	١٦٠٥
٢-	Abstract study	١٦٠٦
٣-	مُقَدِّمَة	١٦٠٧
٤-	مشكلة البحث وأهميته	١٦٠٧
٥-	الدّراسات السّابقة	١٦٠٩
٦-	تَمْهِيد	١٦١١
٧-	النّحاة والاحتجاج بالحديث الشّريف	١٦١٢
٨-	الآثاريّ حياته ونشأته	١٦٢٥
٩-	مصنّفاته، وآثاره العلميّة	١٦٢٧
١٠-	ألفية الآثاريّ	١٦٣٠
١١-	أسباب عدم شهرتها	١٦٣٣
١٢-	شواهد ألفيّة الآثاريّ	١٦٣٦
١٣-	أولًا: القرآن الكريم	١٦٣٦
١٤-	ثانيًا: كلام العرب	١٦٣٩
١٥-	ثالثًا: الحديث الشريف	١٦٤٠
١٦-	الخاتمة والنتائج	١٦٥٥
١٧-	المراجع	١٦٥٧
١٨	فهرس الموضوعات	١٦٦٦